المحور الخامس

العرب بين التوجهات الإيرانية والأطماع الأمريكية الإسرائيلية

العلاقات السعودية الإيرانية بين التقارب والتنافس

سبقت الإشارة إلي أن قيام الثورة الإسلامية في إيران قد شكل هاجساً أسهم في توتر العلاقات السعودية الإيرانية بعد أن كان كليهما جزءاً من المحور الأمريكي في المنطقة في عصر الشاه وطوال فترة الحرب الباردة. وتأزمت العلاقات بين الجانبين خلال الحرب العراقية الإيرانية بسبب الدعم السعودي للعراق لا من بعد قومي فقط بل تحاشياً لفكرة تصدير الثورة التي شكلت بعداً عدوانياً من قبل إيران تجاه دول المنطقة .

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م في الولايات المتحدة التي رآها الأمريكيون وسيلة لتنفيذ مخطط الهيمنة العالمية في أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي وانفرادهم بالقوة في العالم بدءاً بمنطقة الشرق الأوسط التي تشكل محوراً في امتلاك الطاقة، فرضت الأحداث في المنطقة بوادر تقارب سعودي إيراني لم يكن في ظاهره بقصد الوقوف أمام المخطط الأمريكي أو الأطماع الإقليمية لإسرائيل التي تشكل جزءاً من هذا المخطط في ظل سياسة المحافظين اليمينيين الجدد في أمريكا .

فقد انقسمت السياسة الأمريكية تجاه السعودية إلي جناحين أحدهما يؤيد الاستمرار في التلاقي السعودي الأمريكي والثاني يري ضرورة إعادة النظر في هذه العلاقة .

وبدأ صوت المعارضين لاستمرار العلاقة السعودية الأمريكية علي شكلها التقليدي داخل أمريكا يعلو علي غيره حيث ربط بين السعودية والدعوة الوهابية التي أفرزت مجموعات العداء للأمريكيين والتي انتهت بضرب برجي نيويورك، وفي تخريج كوادر متشددة في كل من باكستان وأفغانستان، مع استمرار الدعم السعودي للجماعات المتشددة

المعادية لأمريكا ، وأن السعودية تؤيد جماعات الإرهاب السياسي في فلسطين مثل حركة حماس وغيرها ، ودعا أتباع هذا التوجه في أمريكا إلي بذل المساعي لتقليص الاعتماد علي البترول السعودي .

أما الجناح الأمريكي المؤيد لاستمرار العلاقات السعودية الأمريكية علي ما هي عليه فاكتفي بدعوة السعودية للشروع في إجراءات داخلية تشير إلي تعديل في النظام السياسي تحت اسم ديمقراطية وإقرار إجراءات باسم حقوق الإنسان ، إلي جانب المطالبة بأن تنفي السعودية علاقتها بأحداث الحادي عشر من سبتمبر. وحذّر هذا الجناح من أن السير في طريق تجميد العلاقات السعودية الأمريكية قد يؤدي إلي قلق المستثمرين السعوديين في الولايات المتحدة الذين يستثمرون ما بين ٦٠٠ إلي ٧٠٠ مليار دولار وأن ذلك قد يؤدي إلي سحب هذه الاستثمارات إلي خارج أمريكا مما قد يؤثر تأثيراً فاعلاً علي الاقتصاد الأمريكي.

وحين أبدت السعودية عدم موافقتها علي احتلال أمريكا للعراق ، وهو اتجاه عرف به ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز الملك السعودي الحالي ، زاد هذا من حجم المعارضين لاستمرار السياسة التقليدية الأمريكية السعودية لدرجة أن رئيس مركز هدسون التعليمي الأمريكي قدم اقتراحا لوزارة الدفاع الأمريكية بالعمل علي تأسيس جمهورية شيعية مستقلة في شرق السعودية وهي المنطقة المستحوذة علي آبار النفط ، ووجهت بعض الأقلام الأمريكية العديد من الاتهامات لمسئولين سعوديين بدعم الإرهاب مثل الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي تبرع لجمعية خيرية بستة ملايين دولار وهي معروفة بدعمها لبعض المنظمات التي تعتبرها أمريكا إرهابية ، كما اتهمت الأمير تركي الفيصل بتبرعه لتنظيم القاعدة بمائتي مليون دولار وأربعمائة شاحنة وإمدادات بالبترول مجاناً مقابل ألا

تكون السعودية هدفاً لعملياتهم ، وأنه التقى ببعض قيادات القاعدة وطالبان في باريس وقندهار. وكذلك وجه اتهام للأمير محمد الفيصل الذي يرأس بنك فيصل الإسلامي بدعمه لحركة طالبان الأفغانية .

أما علي صعيد العلاقات الأمريكية الإيرانية فقد اتجهت نحو مزيد من التصعيد وبخاصة بعد تولي الرئيس أحمدى نجاد السلطة في إيران والذي التزم بسياسة عدم قبول فكرة أو سياسة الاحتواء الأمريكية بل القبول بتبادل المصالح وهي سياسة تتعارض مع أسلوب أمريكا ورئيسها اليميني المتشدد في فرض الهيمنة .

ونتج عن توجه السياسة الأمريكية تجاه كل من السعودية وإيران اندفاعاً نحو التقارب بين البلدين بدأت بوادره منذ عهد الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي حين التقي القادة في قمة طهران الإسلامية ، وأعقبتها زيارة وزير خارجية إيران لدول مجلس التعاون الخليجي ، وسعت طهران خلال هذه الزيارات لدعم التعاون السياسي والاقتصادي والأمني مع السعودية علي وجه الخصوص .

وحين قام الرئيس الإيراني خاتمي بزيارة السعودية وقّع معاهدة للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري والمهني والعلمي والثقافي، وتأسست أول لجنة تجارية سعودية إيرانية ، فضلاً عن لجان اقتصادية وسياسية ، واتفاق علي انتقال المواطنين بين البلدين ، وافتتاح خط بحري ، إلي جانب توقيع اتفاق أمني تضمن مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وغسل الأموال والتهريب .

وعند استقبال الملك عبد الله بن عبد العزيز لسفير إيران في السعودية حسين صديقي بمناسبة انتهاء مدته أعرب الملك خلال حفل أعد بهذه المناسبة أن إيران بلد

صديق للدولة السعودية، وأثني علي الاتجاه الإيجابي في العلاقات بين البلدين ودعا إلي تعزيزها لأن في ذلك أهمية للعالم الإسلامي .

وكان لذلك أثره علي تحسن العلاقات الإيرانية مع بعض دول الخليج الأخرى حيث تم الاتفاق علي نقل مياه عذبة من إيران إلي الكويت، ووقعت قطر مجموعة من الاتفاقيات مع إيران ، وفتحت الإمارات العربية من خلال دبي بابها للمستثمرين الإيرانيين وكذلك باب السياحة والتصدير وغير ذلك .

علي أن استمرار إيران في احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة قد ظل يشكل حاجزاً أمام نمو العلاقات الخليجية الإيرانية ، وبخاصة العلاقات السعودية الإيرانية لكون هذه القضية تضع علامات استفهام أمام التوجه الإيراني نحو دول الخليج وأنه لا يشكل . مع وجود هذه المشكلة . توجهاً استراتيجياً بقدر ما يشكل توجهاً تكتيكياً مؤقتاً يفرضه الضغط الأمريكي علي طهران . واعتبر البعض أن من دلائل هذا البعد توجه إيران لعقد قمة مع كل من سوريا والعراق لبحث أبعاد الاستقرار في المنطقة دون الحرص علي دعوة السعودية لمثل هذه القمة.

وبدا رد الفعل السعودي في تصريحات للأمير نواف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي ذكر فيها أن قضية الجزر الإماراتية من أبرز القضايا التي تعكّر صفو العلاقات الإقليمية في المنطقة وأن المملكة تعتبرها في صميم علاقتها مع طهران . وأعقب ذلك تصريح للأمير سلطان ذكر فيه أن العلاقات مع طهران لن تصل إلي حجم التعاون العسكري بسبب قضية الجزر الثلاث .

علي أن بعض الكتّاب قد اتجه إلي إثارة الهواجس تجاه التقارب الإيراني العربي عموما والإيراني السعودي علي وجه الخصوص، فأشاروا إلي أن ذلك لا يمثل اتجاهاً

استراتيجياً رئيسياً في السياسة الإيرانية بل هو أمر تكتيكي مؤقت أملته أبعاد السياسة الدولية والأمريكية خاصة في الشرق الأوسط . وذكر هذا البعض أن الهدف الاستراتيجي للنظام الإيراني هو إقامة زعامة إسلامية تسمح بتعظيم الدور الإيراني في منطقة الخليج علي حساب الدور السعودي بشكل خاص ، وأن استخدام شيعة العراق لتقويض دور السنة فيه ، ودور حزب الله اللبناني الشيعي الساعي لتقويض دور السنة في لبنان أيضاً يسير في نفس الاتجاه ، وأن المرحلة القادمة ستشهد استحواذاً للعناصر الشيعية في الدول ذات الثقل السني ومن أهمها السعودية.

وأكد هذا البعض علي أن الدول الخليجية هي الامتداد الاستراتيجي لإيران، وأن طموحها في أن تكون هي القوة الاستراتيجية الفاعلة والمسيطرة علي أمن الخليج ، وأن ارتباط الدول الخليجية بمعاهدات دفاعية واقتصادية مع أمريكا يشكل عائقاً أمام تحقيق هذه الاستراتيجية الإيرانية ، وأن الحل من وجهة النظر الإيرانية هو اتباع سياسة التقارب مع هذه الدول حتى تسهم في إبعاد الأمريكيين عن المنطقة . ورأوا أن السعي الإيراني لامتلاك سلاح نووي وإن قصد به البعض إحداث توازن مع إسرائيل قد يكون في صالح العرب إلا أن حجم هذا السلاح سيساعد إيران علي تحقيق استراتيجيتها علي حساب العرب .

وأدرك كثير من السعوديين لبعض الوقت أن السير في الاتجاهين التقارب والتنافس مع إيران يمثلان ضرورة ملحة سواء لعدم الرغبة في التصادم مع السياسة الأمريكية الضاغطة علي إيران أو لعدم ترك الساحة العراقية والخليجية والعربية عامة لتكون ميداناً للإيرانيين وحدهم .

فاتجهت السعودية لاتخاذ سياسة أكثر فاعلية في دعم التيار السني في العراق علي أثر اتهامها من قبل مجموعات سنية عراقية بأنها تقف موقف المتفرج علي ما يفعله الشيعة المدعومين من إيران فيهم ، وجاء ذلك الدعم من خلال إمداده بالأموال أو بالسلاح أو بإمكانية الإسهام في تشكيل كتائب سنية مسلحة للوقوف أمام الميليشيات المدعومة من إيران ، وذهبت إلي حد التفكير في زيادة إنتاج النفط بغرض إغراق السوق النفطية حتى تنخفض الأسعار بالشكل الذي يضعف قدرة إيران علي دعم الميليشيات الشيعية في العراق ولبنان وغيرها .

علي أن بعض الكتاب السعوديين قد أشار إلي أن مثل هذه السياسة التصعيدية بين المملكة وإيران علي الساحة العراقية وغيرها سيصب فيما تريده السياسة الأمريكية في المنطقة بشكل قد يؤدي إلي صدام عربي إيراني، أو علي الأقل دعم عربي سني للأمريكيين والإسرائيليين في ضرب إيران . ففي الوقت الذي التقى فيه الرئيس الأمريكي بوش بقادة من العرب في عمان لحشد الدعم ضد سياسة إيران أعرب فيه السياسيون الأمريكيون عن قبولهم لفكرة التفاوض مع إيران استجابة لرسالة أحمدي نجاد بفتح قناة اتصال مع أمريكا للمشاركة في تهدئة الموقف في المنطقة والإسهام في حل مشاكلها .

وحاول هذا الجناح السعودي السعي لتنمية العلاقات مع طهران بعيداً عن توصيات الأمريكيين الذين حاولوا تكوين محور عربي أطلقوا عليه محور الاعتدال ضم كل من السعودية ومصر والأردن أمام المحور الذي يتهم بالتشدد الذي تقوده طهران . ورأي المؤيدون لهذا التوجه أن من شأن التقارب الإيراني السعودي الحد من احتدام الصراع المذهبي الذي احتدم في العراق ووصل إلي حد الصدام الدموي. وكان من بدايات نتاج هذا التقارب وقف إيران إصدار صحيفة " سياسة روز " لنشرها لمقال يحمل إهانة للسنة ،

وأبدت التزامها بتفعيل فتوى الإمام الخميني بعدم سب الصحابة ،وطلبت من السعوديين منع صدور أية فتاوى لعلمائها بتكفير الشيعة.

كما اتفق الطرفان علي الوصول إلي تفاهم حول الأوضاع في العراق ولبنان بالشكل الذي يحول دون حدوث صدام بين الجانبين علي هذه الساحات . وكذلك رأت السعودية في الحوار مع طهران تحاشياً لأي رد فعل إيراني تجاهها في حال حدوث أي ضربة عسكرية عليها .

ونتج عن الحوار الإيراني السعودي التوصل إلي حلول لبعض المشكلات العربية وهو ما لم تفلح في حله الدول العربية التي توصف بالاعتدال مع السعودية وهي مصر والأردن ، فاستطاعت السعودية أن تحل مشكلة الفصائل الفلسطينية وتعقد لها اتفاق في مكة المكرمة ، كما حالت دون تفجر الوضع في لبنان.

وبقدر التوفيق للموقف السعودي في استثمار الحوار مع طهران في حل بعض المشكلات العربية إلا أنها تدرك أن هناك محاور أخرى لها دورها المؤثر في عدم القدرة علي حل هذه المشكلات سواء في فلسطين أو لبنان أو العراق ، فالأمريكيون يشكلون عائقاً هاماً أمام نمو الحوار السعودي الإيراني وأبعاده ، ويصرون علي أن تكون أوراق حل كافة المشكلات في أيديهم ، فهم الذين يحتلون العراق ، وينسقون مع إسرائيل أبعاد المشكلة الفلسطينية ، ويوجهون بعض القوي المؤثرة علي الساحة السياسية في لبنان

وهناك أيضا الدور السوري الذي يغضبه عدم الدخول في سياسة الحوار السعودي الإيراني وبالتالي يستخدم أوراقه في مشكلات العراق وفلسطين ولبنان مما يؤثر علي أبعاد الحوار بين طهران والرياض حول جوانب هذه المشكلات دون وضع الدور السوري في الاعتبار.

علي أن البعض يري أن كافة محاور العلاقة بين السعودية وإيران تدور في فلك التنسيق السعودي الأمريكي، وأن السعوديين لا يقدرون علي المخاطرة في أي علاقة مع طهران لا تحبذها السياسة الأمريكية ، ورأوا أن من دلالات ذلك أن أمريكا قد وافقت علي اتفاق مكة بين الفصائل الفلسطينية رغم أنه لم يلب الشروط الدولية أو حتى الشروط التي أعلنتها إسرائيل ، كما باركت الدور السعودي الإيراني في تهدئة الأزمة اللبنانية نسبيا والحد من اندفاع حزب الله لتفجيرها .

ومن المحاور التي تلعب دوراً رئيسياً في أبعاد التقارب السعودي الإيراني الموقف حول الملف النووي الإيراني ببعديه الإقليمي والدولي ، فالسعودية باعتبارها القوة الرئيسية في منطقة الخليج جغرافياً وفي مكانتها الدينية لدى المسلمين مذهبياً معنية إلي أقصي حد بالمخاطر المرتقبة من البرنامج النووي الإيراني ، ولذلك فهي مطالبة بأن تحدد موقفها بين الدول الداعية لإنهاء هذا البرنامج أو وقفه وهو ما يجعلها تابعة للجناح الأمريكي الإسرائيلي ، أو أن تواصل سياسة التقارب مع إيران ولا تعارض حقها في مشروعها النووي السلمي سواء لفتح الباب أمام الدول العربية للشروع في هذا النشاط ، أو لاستخدام هذا الموقف في تحسين موقفها في التعامل مع الأمريكيين بشأن دورها الإقليمي وسعيها لحل بعض المشكلات العربية ، أو الاستفادة من دور إيران في التوازن مع التهديد الإسرائيلي وجموحه اللامحدود في المنطقة العربية .

وحاولت المملكة أن تلعب دور الوسيط الذي يحاول أن يحد من سياسة إيران المتصاعدة ضد أمريكا والحيلولة دون الوصول إلي حد يدفع بالأمريكيين لتوجيه ضربة عسكرية عليهم ، فكلفت القيادة السعودية رئيس مجلس الأمن الوطني السعودي الأمير بندر

بن سلطان ، والذي تربطه علاقة طيبة بالأمريكيين منذ أن كان سفيرا لبلاده في واشنطن ، بأن يقوم بهذا الدور.

وقام الأمير بندر بأربع زيارات إلي طهران التقى خلالها بأغلب المسئولين الإيرانيين، وتناقش خلال هذه الزيارات في العديد من القضايا من أهمها الجماعات الإسلامية في العراق وتنظيم القاعدة ودعم الجماعات الشيعية في العراق بالسلاح ، كما تناول بعض جوانب الملف النووي الإيراني .

وإذا كان البعض قد رأي أن هذا الدور الذي قام به الأمير بندر قد تم بناء علي طلب من طهران التي ألحت علي الحكومة السعودية في أن تلعب هذا الدور بينهم وبين الأمريكيين فإن التجاوب السعودي مع رغبة إيران لم يأخذ شكله الفعلي إلا من خلال موافقة الأمريكيين عليه .

ولعل لجوء إيران إلي السعودية في مناقشة هذه الملفات الخطيرة يؤكد أن سياسة التقارب السعودي الإيراني تحقق قدراً من الإيجابية أكثر من الأبعاد السلبية سواء علي الدور السعودي أم علي المنطقة العربية ، وتؤكد هذه السياسة مدى النجاح النسبي للدبلوماسية السعودية في أن تجد لها دوراً فاعلاً بين متناقضات الأدوار الأمريكية والإسرائيلية والإيرانية .

وعلي الرغم من التناقض في الداخل السعودي حول العلاقة بين السعودية وإيران حيث يري كثير من السياسيين والمفكرين دعم سياسة التقارب ، في حين تسير المؤسسة الدينية في طريق الصراع المذهبي الذي يدعم طريق التصادم واستمرار سياسة عدم الثقة . لكن التيار الديني يقتصر في تحليله للأمور علي البعد العقدي ودون إلمام واسع بكافة أبعاد السياسة الإقليمية والدولية التي لا يشكل العنصر العقدي الذي يرتكز عليه في التحليل سوى

جزء من كل . في حين أن التيار السياسي المؤيد من قبل بعض المفكرين الليبراليين، وربما هو مدعوم من أعلي هرم في السلطة السياسية السعودية ، يري دعم سياسة التقارب مع طهران لكونها تحدث توازناً مع السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة ، وأن الانجراف وراء هاجس التصدي لاحتمالات أي نفوذ إيراني في الخليج وهو أمر غير موجود بالقدر المخيف حاليا لا يجب أن يحل محل تنافس أمريكي إسرائيلي موجود واقعيا .

كما أن من شأن دعم التقارب السعودي الإيراني أن يخفف من حدة التوتر السياسي والمذهبي الذي يسعى الأمريكيون والإسرائيليون لإشعاله حتى يؤدي إلي الصراع في المنطقة لصالحهم وستكون السعودية بحكم مركزها الديني والسياسي أكثر المتأثرين به .

وكذلك فإن التقسيم العرقي والمذهبي داخل إيران وداخل العالم العربي سيؤدي في حالة استمرار الصدام أو الصراع أو حتى التنافس إلي تحول العالم الإسلامي إلي أقليات عرقية ومذهبية متنافرة أشبه بملوك الطوائف في الأندلس فيفشلوا وتذهب ريحهم بشكل يتيح للأمريكيين والصهاينة بالانقضاض عليهم وإنهاء الوجود الإسلامي كما تحلم القوي المتعصبة في أمريكا وإسرائيل . ولا يعني هذا أن الدعوة إلي التقارب تكون فقط عربية بل هناك ما يقابلها في إيران من الجناح الذي يوصف بالمعتدل الذي يصطف وراء نماذج تدعمه كالرئيس السابق محمد خاتمي وكذلك الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني وكثير من الرموز الإيرانية، كما ينبغي إدراك أن النمو الملحوظ للجناح المتشدد في إيران هو بفعل الضغوط الأمريكية والغربية عموما ولا يشير إلي موقف متشدد تجاه العرب قوميا أو مذهبيا في المرحلة الراهنة علي الأقل .

الدور السعودي العربي واحتمالات توجيه ضربة عسكرية لإيران

تختلط كثير من الأوراق حول احتمالات قيام حرب جديدة في منطقة الخليج العربي نظراً لكونها تموج بتيارات شتي مختلفة في الأدوار والأطماع والأهداف .

واللاعبون الأقوى في هذه المعادلة هم الأمريكيون والإسرائيليون وإيران كذلك، وحتى تنظيم القاعدة ، في حين يصور الأغلبية أن الدول العربية الخليجية وغير الخليجية هي التي تمثل الدور الأضعف في هذه المعادلة ، أو هكذا تركز وسائل إعلام اللاعبين الأقوى علي توصيف هذا الدور حتى يبقى العرب في دائرة المفعول به دون أن يمنح فرصة التفكير بإمكانية كونه فاعلاً .

والذين يراهنون علي التوافق بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية والإيرانية حول تقاسم النفوذ في المنطقة بعكس ما هو ظاهر أو معلن علي الساحة من الخلاف واحتمالات الصدام وتبادل الوصف الإيراني لأمريكا بأنها الشيطان الأكبر مقابل الوصف الأمريكي لإيران بأنها محور الشر، تراجعوا نسبياً بعد أن لمسوا تحولاً في سياسة المحافظين الجدد في أمريكا تجاه الرغبة في الهيمنة وتسيّد العالم بدءاً بمنطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط والتي تشكل اقتصادياً وجغرافياً المنطلق الأساسي لتحقيق هذه الهيمنة . فالأمريكيون تخلوا عن سياسة الاحتواء أو التقارب مع إيران إلي سياسة فرض التبعية مقابل بعض المصالح وقدر من النفوذ في المنطقة ولكن في الحدود التي تسمح بها مصالحهم ومصالح حلفائهم في إسرائيل.

ويلعب الإسرائيليون دوراً فاعلاً في توجيه السياسة الأمريكية من خلال اللوبي اليهودي في أمريكا أو من خلال دفع ساسة إسرائيل نحو سياسة التصادم مع النظام الإيراني ليس فقط بسبب الملف النووي الإيراني الذي مازال في بدايات الطريق ولكن من

أجل ألا يجد الأمريكيون حليفاً بديلاً لهم في الشرق الأوسط لتنفيذ سياستهم لأن مثل هذا الأمر يهدد مستقبل إسرائيل نفسه، إلي جانب أن وجود إيران كقوة إقليمية يمكن أن يهدد هذا الوجود مستقبلاً علي الرغم من جوانب التلاقي السري بينهما، أو يتقاسم الإيرانيون معهم ومع الأمريكيين النفوذ في المنطقة علي أقل تقدير وبالشكل الذي قد يعوق. وبالتأكيد سيعوق. مخططات إسرائيل المستقبلية في تحقيق السيادة والمصالح والنفوذ بشكل أكبر.

ومع أن التوجه الأمريكي الحالي، مدعوماً ومدفوعاً بالتوجه أو التوجس الإسرائيلي الصهيوني، يسير في طريق التخطيط لضربة عسكرية ضد إيران لا تقتصر علي منشآتها النووية فقط بل تشمل الكثير من المواطن الصناعية والاقتصادية التي تعطل النمو الإيراني، وتسهم في الإطاحة بالحكومة الإسلامية وإقامة حكومة عسكرية أو علمانية ضعيفة تخضع لسياسة التبعية، وتقبع داخل حدود إيران دون التطلع إلي أي دور أو نفوذ إقليمي . إلا أن مثل هذا الاحتمال يتراجع إلي حد كبير بسبب الأوضاع في العراق من جهة وبسبب حسابات رد الفعل الإيراني علي ساحة العراق والخليج وإسرائيل من جهة أخرى ، كما أن الأزمة المالية العالمية الراهنة والتي أحاطت بالأمريكيين في المقام الأول قد رجحت هذا الجانب.

ولعل هذه الاعتبارات هي التي تدعو لأن تكون مسألة التهديد بالحرب والإعلان عن الاستعداد لها من قبل بعض وسائل الإعلام الغربية ، وعلي لسان البعض من السياسيين الذين يروجون للدور الأمريكي ، يقع في دائرة التهديد أكثر منه التنفيذ أو الفعل ، ويقصد من هذا التهديد إخضاع إيران أو إجبارها علي التراجع عن موقفها المتشدد والقبول بالمصالح أو المطالب الأمريكية دون حرب . ومثل هذا البعد لا يرضي توجه إسرائيل التي واصلت من خلال وسائلها المتعددة في الداخل الأمريكي من خبراء ومراكز للأمن القومي ووسائل إعلام

مؤثرة وعناصر في الاستخبارات وغيرها أن تدفع ساسة أمريكا إلي اتجاه الصدام العسكري مع إيران وبخاصة خلال المدة المتبقية من رئاسة جورج بوش والتي ستنتهي في أواخر ٢٠٠٨م لكنها لم تفلح في ذلك .

وحاول الأمريكيون من خلال الإعلان عن صفقات أسلحة متقدمة وهجومية ترسلها إلي إسرائيل أن يحققوا قدراً من الطمأنينة لحلفائهم في الدولة العبرية وفي نفس الوقت ، وهو الهدف الرئيسي ، حاولوا أن يرسلوا إلي إيران رسائل تشير إلي جديتهم في الاتجاه نحو احتمال الضربة العسكرية .

وسعى الأمريكيون إلي مواصلة المزيد من هذه الرسائل إلي إيران من خلال محاولاتهم لتجييش المحور السني من دول الخليج ومصر والأردن وباكستان وأفغانستان ، واللعب علي وتر الصراع المذهبي الذي تستغله إيران في العراق ولبنان ، وفي نفس الوقت سعى الأمريكيون لتمكين الشيعة في العراق ، واللعب بورقة الشيعة في الخليج حتى تستدرج إيران إلي القبول بالدور والمصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة .

أما إيران فقد أبدت تفهماً للسياسة الأمريكية ، وحاولت تفعيل الأوراق التي تمكنها من الرد علي هذه السياسة ، فالإيرانيون صعّدوا من تحدّيهم وتهديدهم للمصالح الأمريكية في العراق والخليج دون أن يلمّحوا بأن ذلك قد يفرض الصدام مع دول الخليج نفسها . وردوا علي الدور الأمريكي في ترسيخ مفهوم خطورة إيران علي أمن الخليج لدي الدول الخليجية العربية بأن قاموا بإيجاد وسائل عديدة لطمأنة هذه الدول علي عكس ذلك وحاولوا ترسيخ مفهوم أن الأمريكيين هم الذين يمثلون العدو المشترك الذي يهدد أمن المنطقة وأن عليهم أن يطلبوا خروج القوات الأمريكية من منطقة الخليج والعراق سعياً للاستقرار وتحقيقا للأمن .

وعلي صعيد آخر تبدي إيران علي الساحة العسكرية قدرتها علي الصمود أمام احتمال ضربها عسكرياً، وتدعو بعد إجراء العديد من المناورات العسكرية إلي وجوب تسليم واشنطن بنفوذها ودورها الإقليمي كما جاء علي لسان أحد قادتها العسكريين وهو الجنرال يحيى صفوي قائد الحرس الثوري الإيراني . بل إن هذه الأمور قد تسهم في إيجاد رد فعل إعلامي يفوق الواقع الحقيقي كأن يصرح وزير الدفاع الإيراني السابق علي شمخاني بأنه لم يولد بعد من يستطيع تركيع إيران عسكرياً وأنه لن يفلت من عقاب موجع ، وهو يدري حجم قواته أمام الترسانة العسكرية الأمريكية المتطورة بل وحتى الإسرائيلية المرتبطة بها ، لكن ذلك يأتي من خلال الدراية بالعوامل السياسية المعاونة لهذه القوة العسكرية .

ويري البعض أن طرفي التنافس أمريكا وإيران قد يسهمان في تيسير الأمر لدخول فلول تنظيم القاعدة إلي البلاد الخليجية والعربية، وربما يكون ذلك ورقة إيرانية بقصد إرباك النظم السياسية العربية واستمرارهم في عدم القدرة علي إيجاد سياسة تحدد مصالحهم بين هذه المخططات .

ويبقي تساؤل هام هل هناك إمكانية أو احتمال لتوجيه ضربة عسكرية أمريكية ، أو أمريكية إسرائيلية ضد إيران في المستقبل المنظور ؟ هناك من يرجّح هذا الاحتمال ، وهناك من يستبعده في المستقبل القريب علي الأقل ، وهناك من يستبعده نهائيا واعتباره لعبة سياسية متفق عليها بين الجانبين للوصول إلي توافق حول مناطق النفوذ في مخطط الشرق الأوسط الجديد ، وأن المسألة لا تعدو أن تكون دعوة للحوار ولكن بطريقة خشنة إعلاميا تكراراً للسيناريو الذي اتبعه الأمريكيون مع كوريا الشمالية الذي انتهي بالحوار وسعيا من كليهما للتلويح بما لديه من أوراق تحسن موقفه في الحوار المرتقب ونصيب كليهما مع الدولة اليهودية في كعكة تقسيم المنطقة إلي مراكز نفوذ .

أما الذين يشيرون إلي إمكانية حدوث ضربة عسكرية أمريكية إسرائيلية وشيكة علي إيران خلال المدة المتبقية للرئيس جورج بوش والتي تنتهي أواخر ٢٠٠٨ م فيرون أن أمريكا حين قامت باحتلال العراق ، وقبلها أفغانستان ، كانت قد بدأت في تنفيذ استراتيجية الهيمنة وأحادية القطب التي خطط لها الحزب الجمهوري منذ تسعينيات القرن الماضي في أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي بغض النظر عن الأسباب التي جعلت منها غطاءاً كي تجعل منها أسباباً مباشرةٌ لهذا الدور أمام العالم والتي يؤكد الكثيرون علي أنها وراء حدوثها حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر نفسها .

ويري هذا الفريق أن ضرب إيران كفيل بتغيير الأوضاع في العراق بشكل يساعد الأمريكيين علي بسط هيمنتهم فيه ، وكذلك يساعد إسرائيل ، بدعم أمريكي ، علي فرض الأوضاع علي الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين وكل العرب ، كما يتوافق مع طموحات إسرائيل التوسعية ومصالحها في المنطقة .

ومن جهة أخري فإن مثل هذه الضربة العسكرية ستساهم في بسط الأمريكيين لنفوذهم حول روسيا من الجنوب والشرق، إلي جانب الغرب الأوربي، فتضع أيديها علي مصادر النفط حول بحر قزوين علاوة علي نفط الخليج وإيران في ظل هذه الفترة التي لا يملك فيها الروس أوراقاً تساعدهم علي الوقوف أمام الهيمنة الأمريكية، وقبل أن تتعافي روسيا وتحاول عرقلة هذا الدور.

وكذلك فإن سيطرة الأمريكيين علي مصادر الطاقة في العالم ، إلي جانب السيطرة علي هذه المساحة من اليابس في الكرة الأرضية والتي تبدأ من العراق إلي شرقي أفغانستان ستيسر من إمكانية مراقبة أو حصار الدور الصيني المتنامي أو الروسي أو حتى الهندي

بشكل يجعل من القرن الواحد والعشرين قرناً أمريكياً ولا يسمح بعودة أو وجود لعبة توازن القوي وأيام الحرب الباردة.

وفي هذا السياق المتجه نحو ترجيح إمكانية حدوث الضربة العسكرية نشرت دراسة لمركز الأبحاث عن العولمة في أمريكا تحت عنوان " الهجوم الأمريكي الإسرائيلي المخطط علي إيران " والذي أعده ميشيل تشوسودوفسكي في مايو ٢٠٠٥ م أشارت فيه الدراسة إلي أن مجلس الشيوخ الأمريكي قد وافق علي استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في الحروب التي تشنها الولايات المتحدة باعتبار أنها آمنة بالنسبة للمدنيين لكونها تستخدم ضد الأهداف العسكرية المحصنة تحت الأرض ، وحملت هذه الدراسة إشارة ضمنية إلي إمكانية ضرب إيران .

وأوضحت نفس الدراسة إلي أن إسرائيل قامت ببناء مخزون ضخم من المعدات العسكرية استعداداً لشن هجوم محتمل ضد إيران، وأنها في هذا الشأن تسلمت من الولايات المتحدة قدراً هائلاً بلغ خمسة آلاف قطعة من الذخائر الذكية التي تطلق من الجو بما في ذلك خمسمائة قنبلة مضادة للاستحكامات الحصينة، وأنها تكفي لتدمير جميع الأهداف النووية والعسكرية الإيرانية، وأنه تم تجهيز المقاتلات الإسرائيلية بالتجهيزات التي تمكنها من قصف هذه الأهداف .

وتم الإعلان عن صفقات أخرى من أمريكا لإسرائيل كقنابل مضادة للتحصينات ووحدات للتوجيه والسيطرة وأخرى لضرب قواعد الصواريخ ومخازن الأسلحة وغيرها .

وأعرب نائب الرئيس الأمريكي عن أن الشعب الأمريكي يهتم بأن تقوم إسرائيل بشن هجوم علي إيران دون طلب لإذن أمريكي ، وتحت حجة أن إيران تهدف إلي تدمير إسرائيل كما جاء علي لسان الرئيس الإيراني أحمدي نجاد . كما أكد نائب الرئيس

الأمريكي تشيني أمام اللوبي اليهودي في أمريكا أن الخيار العسكري ضد إيران غير مستبعد تحت حجة ملفها النووي ، وعلق أحد السياسيين الأمريكيين علي ذلك ، وهو بريزنسكي،بأن نائب الرئيس يبرر مقدماً هذا العمل أو يدفع إسرائيل إليه.

ويؤكد البعض علي أن الحل العسكري ضد إيران أمر متفق عليه بين أمريكا وإسرائيل وأن الإعداد له ووضع خططه قد حدث فعلا منذ منتصف عام ٢٠٠٦ م ، وأن الرئيس الأمريكي قد صدّق بالفعل عليه . وأكدوا كذلك علي أن هناك مجموعات من الكوماندوز وعناصر من المخابرات الأمريكية والإسرائيلية قد بدأت في الانطلاق من كردستان العراق إلي الداخل الإيراني ، وبالتعاون مع عملائها في داخل إيران بقصد جمع المعلومات الكافية لبدء هذه الضربة العسكرية ، وأنه خطط قبلها للعمل علي اغتيال بعض السياسيين والعسكريين الإيرانيين لإحداث قدر من الارتباك الذي يعين علي نجاح الضربة حين حدوثها ، إلي جانب مخطط لإثارة العرقيات والقوميات في داخل إيران كالكرد والبلوش والسنة العرب والآذاريين وغيرهم بشكل يؤدي ، مع الضربة العسكرية ، إلي تغيير النظام السياسي وإخضاع إيران نهائياً .

ونشرت إحدى الصحف البريطانية تقريراً حول خطة عسكرية إسرائيلية يجرى وضع اللمسات الأخيرة لها لضرب مجمعات الطاقة النووية في إيران . ونشرت نفس الصحيفة خبراً مفاده أن الحكومة البريطانية ستعقد اجتماعاً سرياً مع مسئولي قواتها الجوية في إمكانية مشاركتها في توجيه ضربة عسكرية لمواقع نووية إيرانية.

هذا إلي جانب إرسال الأمريكيين لحاملة طائرات أخرى إلي مياه الخليج ، وكذلك نشر صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ في قواعدها العسكرية في الخليج في الكويت وقطر والبحرين .

كما استضافت قناة الجزيرة الفضائية القطرية الرئيس الباكستاني برويز مشرّف - قبل إبعاده عن السلطة - علي غير العادة ووجه إليه المذيع سؤالاً مقصوداً حول إمكانية حدوث ضربة عسكرية أمريكية ضد إيران ليجيب بالإيجاب حول إمكانية حدوث ذلك .

وفسر البعض الدور الأمريكي في الضغط علي إيران وحث مجلس الأمن الدولي علي فرض عقوبات عليها بأنه مشابه للسيناريو الذي قامت به أمريكا قبل احتلالها للعراق، وأن في ذلك مؤشر لقرب توجيهها لضربة عسكرية لإيران .

وفي نفس الاتجاه أجرت الولايات المتحدة ، ومعها مجموعة كبيرة من الدول الأجنبية مثل بريطانيا واستراليا وفرنسا وإيطاليا وروسيا واليابان ، ودول خليجية شاركت كمراقب مثل الكويت وقطر والإمارات العربية ، في مناورة عسكرية في الخليج في نهاية أكتوبر ٢٠٠٦ م ، وأعلن أن القصد من هذه المناورة هو التدريب علي مواجهة السفن التي تحمل المعدات الخاصة بالمحطات النووية ، أي ضد إيران مما دعا الإيرانيين إلي اعتبارها مناورة استفزازية .

أما الفريق الآخر فيري أن التهديد الأمريكي بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران لا يخرج عن كونه تهديداً فقط وأنه قد يصل إلي مدي بعيد ومستفز لكنه غير قادر علي التنفيذ في الظروف الراهنة ، وأن المقصود منه هو إجبار إيران علي التفاوض بالشروط الأمريكية ، أو كما سبق ذكره من أن ذلك دعوة خشنة للحوار علي نسق السيناريو الكوري .

فمن الناحية العسكرية فإن انفراد إسرائيل وحدها بتوجيه هذه الضربة أمر صعب حيث يتطلب مسافة طويلة تقطعها المقاتلات الإسرائيلية، كما أنه يخلو من عنصر المفاجأة كما حدث مع المفاعل النووي العراقي وضرب إسرائيل له في ١٩٨١ م .

وكذلك فإنه في حالة اشتراك أمريكا وإسرائيل في هذه الضربة فإن الأمر يستوجب في البداية إسكات كل وسائل الدفاع الجوي من صواريخ ورادارات حديثة باعتها روسيا لإيران ولها فاعلية كبيرة، وكذلك المطارات الحربية ومراكز القيادة علاوة علي المنشآت النووية ومواقع إطلاق الصواريخ وبخاصة صواريخ شهاب بعيدة المدى ، وبخاصة المتحركة منها ، ومواقع للحرس الثوري ، ومواقع بحرية وبخاصة قرب مضيق هرمز ، وهذه كلها مواقع كثيرة العدد والعتاد وتحتاج إلي عدد ضخم من الطائرات والصواريخ الموجهة والقواعد المحيطة بإيران ، وكذلك تحتاج إلي فترة زمنية قد يصعب معها التكهن برد الفعل.

أي أن الحرب المحتملة ستكون بالطائرات والصواريخ وليست غزواً برياً حيث يمكّن الإيرانيين من التوحد الشعبي ضد أمريكا وإفشال مخططها في إثارة الداخل والتمهيد لحرب طويلة الأمد تهدد المصالح الأمريكية . كما أن تلويح الأمريكيين باستخدام نوع من القنابل النووية المحدودة سيؤدي بالقطع إلي مزيد من فقدانهم لمصداقيتهم لدي كافة الشعوب العربية والإسلامية علاوة علي حلفائها الغربيين ، وهذا يعادي المشروع الأمريكي أكثر من عوامل إعاقته إذا لم تحدث هذه الحرب .

وإذا كانت إسرائيل في حاجة إلي استخدام قواعد عسكرية في السليمانية وأربيل في شمال العراق الكردي حيث من المحتمل ألا توافق الأردن أو تركيا علي عبور الطيران الإسرائيلي المتجه إلي إيران من أراضيها حتى لو تمت معالجة طول المسافة ، فإن الأمريكيين لديهم قواعد في العراق وقطر والبحرين والكويت والسعودية وأفغانستان ودول الجنوب الروسي ، وجميعها من الممكن أن تكون هدفاً للصواريخ الإيرانية . وبالتالي فإنه من الممكن أن يكون هذا التعدد للقواعد الأمريكية حول إيران عاملاً مضاداً لمصالح الأمريكيين وموقفهم العسكري أمام إيران ، فبالقطع ستكون هذه القواعد أو بعضها هدفاً

يسهم في مزيد من الخسائر لدى الأمريكيين . فالصواريخ الإيرانية يمكن أن تضرب قواعد عسكرية أمريكية في قطر ، وهو ما صرح به الرئيس الإيراني لأمير قطر حين كان يزور طهران وكذلك بقية القواعد العسكرية في دول الخليج العربي ، إلي جانب إمكانية إغلاق مضيق هرمز أمام السفن ، فضلا عن إمكانية تهديد السفن الأمريكية الموجودة في الخليج ، علاوة علي القواعد العسكرية الأمريكية في داخل العراق سواء من قبل عملائهم في العراق أو ميليشيات المقاومة العراقية ، إلي جانب الصواريخ الإيرانية.

كما أنه بوسع إيران إثارة مجموعات عسكرية شيعية في أفغانستان مثل قلب الدين حكمتيار، بل وحتى إمداد حركة طالبان السنية بالسلاح بشكل يؤثر علي الوجود العسكري الأمريكي هناك . وكذلك تملك إيران قدرة علي التأثير علي الجبهة الأفغانية من الناحية الاقتصادية أيضاً ، فصادرات إيران من النفط والأسمنت وغيرها من السلع تجعلها تتحكم في بعض جوانب الاقتصاد الأفغاني الهامة وهو ما يعتبره بعض الأمريكيين في ظل الأوضاع الحالية في أفغانستان إسهاماً من الإيرانيين في استقرار أوضاعهم في أفغانستان ، وأن توقف هذا الإسهام كفيل بتردي الأوضاع حيال الوجود الأمريكي في أفغانستان أو فيما تراه الاستراتيجية الأمريكية مهما في إحاطتها بأبعاد التنامي الصيني والهندي والروسي ، وفيما تراه الاستراتيجية الإيرانية تبادل مصالح حيث يمثل ذلك إبعادا لخطر قوة إقليمية إسلامية سنية متصاعدة هي طالبان . وكذلك يمكن لعناصر إيرانية التأثير الفاعل علي استثمارات النفط الأمريكية في بحر قزوين علاوة علي وضع أمريكا العسكري في هذه المنطقة

ويصعب علي إسرائيل كذلك استخدام أراضي جورجيا التي استقلت بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وتسعى ، من خلال دعم أمريكي ، لربط مصيرها بالغرب ضد النفوذ الروسي ، فقد سعت إسرائيل في أن تقيم معها علاقات قوية وتمدها بالأسلحة أملا في

استخدام مطاراتها لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران ، لكن استخدام جورجيا لهذا السلاح ضد الروس ورد روسيا الموجع لها وللغرب من خلالها قد جعل إسرائيل تبدي رغبتها في ألا تخسر بشكل قاطع علاقاتها مع الروس الرافضين لتوجه جورجيا الملاصقة لحدودهم نحو الغرب ، حيث يمكن في هذه الحالة مساندة الروس عسكريا وجغرافيا وسياسيا لإيران وهو ما يفسر موافقة روسيا علي منح إيران صواريخ للدفاع الجوي تسهم في التقليل من أثر أي ضربة محتملة.

ومن جهة أخرى فإن قدرا كبيرا من المفاعلات النووية الإيرانية يقع في جنوب وجنوب غرب إيران ويصعب بالتالي ضربها من قواعد جورجيا المتاخمة لحدود إيران الشمالية لصعوبة عبور الطائرات كل هذه المسافة علي أراضي إيرانية دون التعرض للمخاطر أو التصدي وبخاصة بعد الضربة الأولي ، علاوة علي أن ذلك الأمر في حالة حدوثه سيجعل من جورجيا الصغيرة والناشئة موطن عداء للشعب الإيراني علي المدى البعيد وهو مالا تستطيع جورجيا تحمله.

وكذلك يمكن للإيرانيين السعي لتحويل عملة التبادل النفطي من الدولار الأمريكي إلي اليورو الأوربي وهو ما لوحت به إيران في منتصف عام ٢٠٠٤ م وحاولت أن تقنع دولا أخري مثل فنزويلا وغيرها، لكن هذه فكرة تدرك إيران أنها مؤجلة لأن في الإقدام عليها دفع مؤكد نحو الحرب لكونها لو حدثت تصيب الاقتصاد الأمريكي في مقتل وبخاصة بعد حدوث الأزمة الاقتصادية الصعبة التي حلت بالأمريكيين فالإقدام علي هذه الخطوة الآن يعتبر بمثابة الضربة القاضية للأمريكيين.

ومما زاد من إرباك الأمريكيين والصهاينة ما أقدمت عليه إيران من دعم حكومة الإنقاذ في السودان بشكل دعاها لفتح أبواب الاستثمار للشركات الصينية في مجال النفط

الذي اتضح أنه بكميات واعدة في غرب السودان ، علاوة علي وجود كميات من اليورانيوم عالي الجودة في دارفور وهو الأمر الذي أدرك معه الأمريكيون أن غرقهم في محنة العراق وأفغانستان قد ترك الفرصة للصين . وهو ما كانوا يخشوه . لأن تلعب الدور الرئيسي في إفريقيا علي حساب الغياب الأمريكي . وعبثا حاول الأمريكيون التقارب مع حكومة الإنقاذ الإسلامية بحكم الرصيد الأمريكي معها في إثارة مشكلة الجنوب والشرق ومخطط تقسيم السودان ، فضلا عن أن ما يدركه السودانيون مثل غيرهم من أن فتح الباب للشركات الأمريكية يعني أنه مصحوب بنفوذ سياسي وهو ما لا يوجد مع الاستثمار الصيني ولعل ذلك هو الذي دفع حكومة المتشددين الأمريكية من إنشاء جناح خاص بإفريقيا في وزارة الدفاع الأمريكية ، والأمل معقود علي تعير هذا التوجه في حكومة أوباما الإفريقي الأصل.

وعلي صعيد آخر فإنه مع اندفاع الفعل ورد الفعل يمكن مع الإقدام علي توجيه ضربة عسكرية لإيران أن تدخل منطقة الشرق الأوسط في حرب أوسع حيث من المؤكد أن يقوم حزب الله بضرب إسرائيل بالصواريخ، وتتجه المقاومة الفلسطينية المثلة في حركة حماس إلي إرباك الداخل الإسرائيلي ، وقد تشارك سوريا في إشعال حرب محدودة ضد إسرائيل حتى لا تخرج من مثل هذه الحرب بشكل أقوي يسهم في ضعف الدور السوري ، وفي حالة حدوث مثل هذا السيناريو الذي قد يضطر أمريكا وإسرائيل لاستخدام السلاح النووي فإن ذلك سيترك أثرا بالغا علي مستقبل العالم لن تكون فيه أمريكا هي اللاعب الرئيسي فضلا عن تقلص أو ربما تلاشي دور إسرائيل بل ووجودها نفسه.

أما علي الصعيد العراقي فإن إيران تملك أوراقاً هامةً تهدد أو حتى تقلق الوجود الأمريكي أو تؤدي إلي مزيد من إفشال هدف الأمريكيين فيه ، فهي تملك إثارة عناصر

شيعية مؤثرة ، وكذلك تفتح الحدود علي مصراعيها لدخول عناصر من تنظيم القاعدة والراغبين في الجهاد إلي الداخل العراقي وإلي دول الخليج العربي بشكل قد يزيد من تهديد قبضة الأمريكيين علي مصادر النفط فضلا عن إمكانية تفجير الأوضاع في المنطقة بأسرها.

وتحرص إيران علي إجراء مناورات عسكرية متكررة تستعرض خلالها أهم ما لديها من أسلحة متطورة كالصواريخ بعيدة المدى والصواريخ البحرية ، وعلي الرغم من قناعتها بمحدودية هذه الأسلحة أمام أسلحة الأمريكيين أو حتى إسرائيل إلا أنها تريد من خلالها أن ترسل رسائل لأمريكا وإسرائيل تهدف إلي التراجع عن الضربة العسكرية خشية رد الفعل.

ولعل هذا البعد يدعو البعض لأن يري أن هناك توازياً، إن لم يكن توافقاً ، إيرانياً أمريكياً حقيقياً ، وأن ما يدور علي الساحة السياسية والإعلامية من صراع أو خلاف هي أمور تعكس التنافس الذي أسهمت الظروف في توازيه حول تقسيم النفوذ في الشرق الأوسط الجديد ولا يعبر عن الواقع الحقيقي الذي يرفع صور الاحتدام والصراع الذي لا يزيد عن كونه صراع إعلامي .

ومما يرجح هذا التحليل عند أصحابه أن الرسائل التي تريد إيران أن ترسلها للأمريكيين قد حققت نجاحاً ، فمن خلال دراسة متأنية للأوضاع ، استطاعت هذه الرسائل أن تساعد في زيادة رقعة الجبهة المعارضة للمواجهة العسكرية داخل الولايات المتحدة نفسها ، حتى داخل الكونجرس الأمريكي ، فقد عبّر رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ جون روكفلر عن أن مساعي البيت الأبيض لتصوير إيران علي أنها خطر يهدد الولايات المتحدة يعيد إلي الأذهان ما ذكره حول العراق قبل احتلالها . وحذر أعضاء من الحزب الديمقراطي الأمريكي إدارة بوش من الدخول في مواجهة عسكرية مع إيران في وقت

لا تتوفر فيه للولايات المتحدة موارد عسكرية ومالية كافية ، ووصل الأمر إلي حد تحذير قيادات عسكرية أمريكية لقيادة البيت الأبيض من أن توجيه ضربة عسكرية ضد إيران ستكون له عواقب كارثية علي الوضع في الشرق الأوسط وعلي قواتهم في العراق .

وأسهم ذلك في إيجاد موقف متردد لدى صقور البيت الأبيض في الإدارة الأمريكية، فصدرت تصريحات متعددة للرئيس بوش تشير إلي أن بلاده ليست بصدد الإعداد لضربة عسكرية ضد إيران وأنها تميل إلي الحلول الدبلوماسية .

ومع أن إيران قد أدركت الموقف المتناقض والمتردد للسياسة الأمريكية سواء بفعل المعارضة الداخلية الأمريكية أم بفعل بعض الحلفاء الأوربيين لأمريكا الذين يملكون مصالح اقتصادية كبيرة في إيران ، إلا أن الموقف الداخلي الإيراني بدأ يضغط علي قيادته الذاهبة في طريق التشدد ممثلة في تيار الرئيس أحمدي نجاد ، وبدأ البعض يشير إلي ضرورة إبعاد الملف النووي الإيراني عنه وإعطائه لفريق أكثر اعتدالا يمكنه التلاقي مع الأمريكيين في التفاوض .

كما أن إسرائيل لم تستطع أن تعيد نهج التشدد للموقف الأمريكي من خلال ما تمارسه من ضغوط علي صانعي القرار الأمريكي، ورغم تصويرها بأن إيران أسد من ورق ، وأنها تقدر علي امتلاك سلاح نووي خلال سنتين ، إلا أن صوت المعارضة الأمريكية ، وما تلاقيه القوات الأمريكية في العراق ، ومعارضة بعض الأوربيين ، لا يدعو الأمريكيين إلي السير في طريق الصدام العسكري مفضلة عليه الخروج من مأزق العراق ، وكذلك سياسة العقوبات والتضييق التي قد تدعو لتحقيق قدر أكبر من المصالح لا تستطيعه الآن الحرب العسكرية .

ويدرك القائلون باستبعاد فرضية الحرب أو توجيه ضربة عسكرية لإيران في الظروف الراهنة أن هذه الحرب ستكون ذات تكلفة باهظة علي الجانبين، وإذا كانت إيران ستتعرض لخسارة مؤكدة فإن خسائر الأمريكيين علي ساحة العراق والخليج ، وكذلك إسرائيل ، ستكون أكبر بكثير، وستدخل كل منطقة الشرق الأوسط في حسابات أخري قد لا تكون فيها أمريكا هي اللاعب الرئيسي كما هي الآن .

كما أن بعض المعارضين الأمريكيين لفكرة ضرب إيران عسكرياً يرون أن مثل هذه الضربة التي ستضعف إيران بالتأكيد ستسهم في خلق فراغ قد يستغله الروس لدعم مقاومة شعبية إيرانية ، ومقاومة إسلامية تقودها الجماعات الجهادية تكون لها آثار سلبية علي وضع الأمريكيين في الخليج وغيره ، علي غرار الموقف الأمريكي من الاتحاد السوفييتي السابق في أفغانستان ، وبخاصة بعد أن أعلن قادة الكرملين عن رفضهم لسياسة الهيمنة الأمريكية وأحادية القطب عند إعلان رفضهم لنشر الصواريخ الأمريكية في شرق أوربا ، ثم الموقف العسكري الروسي الصارم ضد جورجيا دون أن يأبه الروس بمعارضة الأمريكيين وحلفائهم الأوربيين.

وقد بدا هذا الاتجاه الأمريكي الرافض للضربة العسكرية واضحاً في تصريح لوزير الدفاع الأمريكي الجديد غيتس عن عدم نية الولايات المتحدة مهاجمة إيران بسبب مفاعلها النووي وأن علي إسرائيل إذا أرادت أن تفعل ذلك أن تفعله بمفردها إذا رغبت حيث لا توجد لدي الأمريكيين شهوة لمغامرة عسكرية جديدة .

كما بدا تحول آخر في السياسة الأمريكية من خلال كتاب للرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر بعنوان " فلسطين السلام وليس الفصل العنصري "، فقد صحبته العديد من التصريحات التي أثارت حفيظة الإسرائيليين وانتقاداتهم .

وصدرت دراسة أخرى عن جامعة هارفارد قام بها إثنان من أساتذة العلاقات الدولية وهما "ستيفن والتجون" و" مير شامير" بعنوان : " اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية " حيث أكدت هذه الدراسة علي أن مصلحة الولايات المتحدة ليست مصلحة إسرائيل بالضرورة ، وانتقدت التأييد الأمريكي الأعمى لإسرائيل علي حساب المصالح الأمريكية وبالتالي تشويه السمعة الأمريكية في العالم بسبب إسرائيل.

والتقت هذه الآراء حول استحالة الحل العسكري في الشرق الأوسط، وأن إسرائيل لم تحقق بسياستها القمعية أي قدر من الأمان أو الحل ، وأن علي الجميع في أمريكا أن يدرك شعار أمريكا أولاً وليس إسرائيل .

وأشار البعض إلي عنصر آخر من عناصر العسكرية الأمريكية وإن بدا ضعيفاً وهو أن الأمريكيين أصبحوا يعتمدون علي عناصر من المرتزقة المهاجرين إليها في قواتهم العسكرية ، وهذه العناصر لا تشعر بأبعاد مشروعية دورهم ، وأنه لا ينبغي الانسياق الكامل حول نظرية حرب الآلات والتكنولوجيا وليس حرب الإرادات ، فمهما كانت القوات المواجهة لهم من ضعف في التسليح والإمكانيات لكنها تدافع عن قضية ، وربما يكون هذا البعد عاملا من عوامل الإخفاق النسبي للدور الأمريكي رغم التقنية العسكرية المتفوقة، وكذلك مهما كان العائد الاقتصادي من هذه الشركات العسكرية التي كونها بعض الصقور من الرأسماليين مثل ديك تشيني مهما بدا قدر نجاح لهذه الشركات في حرب العراق كاحتلال مطار بغداد أو دخول الفلوجة التي استعصت لبعض الوقت علي قوات المارينز.

وبين التيار الذي يري أن الضربة العسكرية الأمريكية ضد إيران وشيكة، والتيار المعارض أو المستبعد لها وهو الأرجح ، يوجد تيار ثالث يرجح فكرة التفاوض علي تقسيم مناطق النفوذ في الشرق الأوسط بالشكل الذي تمليه الظروف الراهنة والذي يرضي قدراً من

طموحات أقطابه وبخاصة الأمريكيين ، وقد تستطيع فيه إيران تحقيق قدر من أهدافها مثل التلويح بضم البحرين في دائرة نفوذها إقليمياً كما طرح البعض مقابل تحويل حزب الله في لبنان إلي حزب سياسي ، وكذلك تهدئة الوضع في العراق مع التركيز علي دعم التوجه الديمقراطي فيه بشكل يسهم في جعله دولة تتزعمها العناصر الشيعية ، وأن يكون هذا معياراً لبيان مصداقية الأمريكيين تجاه شعاراتهم وتجاه إيران . ولعل في ذلك بداية إثارة نحو ما يمكن تسميته بالحقوق السياسية للشيعة في المنطقة العربية بعد أن يصبح التحول الديمقراطي في العراق نموذجاً ، كما أن هذا الجانب سيؤدي بالقطع إلي تقلص النفوذ الأمريكي في المنطقة لصالح نفوذ إيران.

لكن مثل هذا التصور غير منطقي لكونه لا يرضي أمريكا كلية علاوة عن كونه لا يرضي إسرائيل لكونها لن تصبح الذراع الأمريكي الأوحد أو الأول في المنطقة ، أو لكونها تخشى تقلب سياسة إيران المتقاربة معها سريا لتواصل سياستها العدائية ضدها ، وكذلك لأنها لن تستطيع أن تحقق نفوذها الإقليمي في الخليج وكردستان العراق . ولهذا ستواصل إسرائيل ممارسة سياسة الضغط علي الإدارة الأمريكية للسير في طريق الصدام المسلح ضد إيران ، كما سيسعى بعض صقور البيت الأبيض مثل ديك تشيني نائب الرئيس لتسهيل مهمة عمل الشركات العسكرية التي حققت عائدا كبيرا في تجارة السلاح، وقد رجح البعض إمكانية أن يسعى الرئيس الأمريكي نفسه لتحين ظروف تساعد علي تنفيذ هذه الضربة عملا علي تحسين صورة الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية بعد أن تسبب في إضعافها ، لكن نجاح السيناتور الديمقراطي الأسود الإفريقي الأصل باراك أوباما الذي حدد في حملته الانتخابية تفضيله لأسلوب التفاوض السياسي بديلا للحرب ، وما صاحب ذلك من حدوث الأزمة الاقتصادية الأمريكية والعالمية بسبب سياسة جورج بوش ، قد جاء

إعلانا لمناصرة الرأي العام الأمريكي لسياسة التفاوض السلمي علي حساب فكرة التلويح بمزيد من الحروب وبالتالي المزيد من الأزمات للأمريكيين.

ويبقي الأمر الأهم هو أن تسهم هذه التطورات في إيجاد دور عربي فاعل وهذا ما تخشاه إسرائيل ويراه بعض المتشائمين أمرا مستبعدا في حين يراه بعض المحللين أمرا محتملا وإن بدا علي السطح ضعيفا .

هنا يبقي سؤال هام أمام هذا السيناريو الخطير أين دور العرب في هذه القضايا التي تدور في منطقتهم وترتبط بواقعهم ومصيرهم ؟

وحين نقول دور العرب نقصد بهم مصر وظهيرها الاستراتيجي المتمثل في السودان ودول الخليج وبخاصة السعودية بعد أن اتجهت سوريا في الغالب إلي المحور الإيراني مع احتفاظها بما تبقي من التيار القومي العربي . والأكثر تحديداً هو السؤال عن دور السعوديين سواء بحكم حجم دولتهم أو لأن دول الخليج الصغيرة كالكويت وقطر والإمارات وعمان قد سارت في ركب الأمريكيين والإسرائيليين،ربما مضطرة،بعد أن غاب الراعي العربي

ومصر هي الأخرى مرتبطة بسياسة حيادية لصلتها بالأمريكيين، وارتباطها بمعاهدة سلام مع إسرائيل أدت إلي تكبيل دورها العربي، وابتعادها نسبيا عن الساحة العراقية والخليجية ولو جغرافياً علي الرغم من إدراك الأمريكيين والغرب والصهاينة أنها تمثل ثقلا لا ينبغي إغفاله في المنطقة وأنها في فترة قد تمثل التقاط الأنفاس . ولهذا ينصب السؤال علي الدور السعودي من هذا التشابك في المصالح والمطامح والنفوذ الذي هي جزء فيه وبخاصة في منطقة التصادم في الخليج العربي.

والذي يبدو أمام كافة المحللين والمراقبين أن هناك إحباط كبير لدى العرب السنة في الخليج والعراق أسهم في عدم قدرتهم علي إيجاد مشروع إنقاذ قومي إسلامي . وهذا

الإحباط هو السبب الرئيسي فيما يدور الآن من معارك ثقافية وسياسية حول ضرورة تحديد الهوية أو الخصوصية المستقلة بعيداً عن أمريكا ، والتحرر من فرضيات الإصلاحات الصورية التي تسعى بها دول هذا المحور العربي السني لإرضاء الأمريكيين ، وبخاصة أن مواصلة مثل هذا الدور قد أسهم في إيجاد فراغ أيديولوجي تسعى لتملأه إيران أو جماعات الإسلام السياسي بدءاً بتنظيم القاعدة ، فضلا عن أنه يسهم في زيادة التباعد بين هذه الأنظمة السياسية وقواعدها الشعبية بشكل يجعلها علي حافة السقوط أو دوام التهديد به علي الأقل.

وقبل محاولة تصور الموقف السعودي ، أو العربي الإسلامي ، يري الكثير من المفكرين والمحللين والكتاب أن هناك حقيقة معلنة وليست خفية ويعرفها كل الساسة والمثقفين العرب وهي وجود مشروع أمريكي لإعادة تشكيل المنطقة من أجل هيمنة أمريكية صهيونية وهذا المشروع لا يعوق تنفيذه حتى الآن الحرج الأمريكي من العرب حلفائهم التقليديين منذ زمن طويل ، ولا خلاف حول تنفيذه بين الحزبين الحاكمين في أمريكا الجمهوري أو الديمقراطي ، بل تشكل إيران العائق الرئيسي ولكن ليس بهدف الدفاع عن المنطقة ولكن بهدف أن تكون شريكاً في هذه الأطماع بحجم دورها ، وأن اختفاء إيران كقوة إقليمية أو كلاعب رئيسي علي المسرح السياسي في الشرق الأوسط سيعجل بتنفيذ المخطط الأمريكي الصهيوني علي حساب كل دول المنطقة بما فيها إيران ، وستصبح قوي المقاومة وجماعات الإسلام السياسي الرافضة للدور الأمريكي الصهيوني مجرد جيوب يمكن تصفيتها .

وإذا كان البعض يطرح إمكانية حدوث تحالف أو اتفاق إيراني أمريكي علي مناطق النفوذ في المنطقة كما كان من قبل فإن ذلك يعد الآن وبعد أن أصبحت أمريكا هي القطب الأوحد الذي يسعى لتكوين إمبراطورية مطلقة أمراً صعباً حيث سيسهم في إخماد

المنطقة وبالتالي فقدان إيران للعديد من أوراقها ضد المحور الأمريكي الصهيوني مثل ورقة شيعة الخليج والنفط الخليجي ومضيق هرمز والمساندة السورية وكذلك حزب الله لدورهم في مواجهة هذا المخطط، وهذا سيؤدي في النهاية إلي ابتلاع إيران نفسها وهو ما يعيه السياسيون في إيران وبالتالي يدرك المحللون السياسيون أن الظروف الراهنة تفرض علي إيران القيام بدور التصدي وتزعم تيار الرفض للدور الأمريكي الصهيوني .

وعلي ذلك فإن الأمر المقبول لدى نسبة غالبة من هؤلاء المحللين هو اتجاه العرب إلي سياسة التقارب مع إيران واستثمار وتنمية الرغبة والحاجة الإيرانية للتلاقي مع العرب ، وهو محور يجب أن تتولاه مصر أو السعودية لا لكي يكون تقارباً سعودياً إيرانياً فقط بل تقارباً عربياً إيرانياً تمليه الظروف السياسية الراهنة وله رصيد شعبي لدي الكثير من الشعب الإيراني وهو ما يطلق عليه التيار الإصلاحي.

أما علي صعيد العلاقات السعودية الأمريكية فيشير البعض إلي ضرورة العمل علي تقليص أو إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في السعودية وألا تأبه الحكومة السعودية في طلبها أو سعيها لذلك بوجود بديل عسكري أمريكي علي أرض قطر أو عمان أو البحرين أو الكويت ، مع محاولة الحفاظ علي حد مقبول من حسن العلاقات السعودية الأمريكية.

ويسعى البعض لرسم تصور لعلاقات السعودية الخارجية أمام الظروف الراهنة ففي نفس الوقت الذي يجب أن تسير فيه السعودية لدعم العلاقات مع باكستان بالشكل الذي يصل إلي تحالف استراتيجي عسكري، إلا أن ذلك يستوجب قدراً من الحذر حيال محاولة الأمريكيين في توجيهه وحصره في إطار مذهبي لتوظيفه ضد الشيعة في إيران. ويري البعض في هذا الجانب أن علي السعودية السعي بأساليب متخفية دعم حركة طالبان الأفغانية وضمان ارتباطها بالمحور السعودي ، بل ذهب البعض إلي حد ضرورة السعي من

قبل السعودية لدعم تنظيم القاعدة ومحاولة استقطابه أو احتوائه وتوظيفه كي يكون ورقة لها أمام محاور النفوذ الأمريكي والإيراني . ومثل هذا التوجه في حالة تسربه لن يحدث تصادماً مع الأمريكيين حيث اتجه الأمريكيون لاستغلال البعد المذهبي ضد إيران أثناء زيارة نائب الرئيس الأمريكي لباكستان إلي المطالبة بفتح قنوات أمريكية مع طالبان وتنظيم القاعدة .

وفي نفس الاتجاه يري البعض أن السعودية مع دول الخليج تملك ، ومن خلال المصالح الاقتصادية ، أن تلعب دوراً مع محاور أخري كالهند لمنافسة الدور الأمريكي الإسرائيلي الإيراني معها ولكي يحقق توازناً سياسياً في حال تبدل المحور الباكستاني الموجه أمريكياً . ففي السعودية ودول الخليج عدد كبير من العمالة الهندية يسهمون في دعم اقتصاد بلادهم من خلال التحويلات النقدية ، وكذلك تمثل الصادرات الهندية إلي دول الخليج جانباً هاماً في اقتصاد الهند ، علاوة علي استيراد الهند لنفط الخليج . ولعل ذلك قد شكل دافعا للأمريكيين لدعم علاقاتهم بالهند والاتفاق علي دعم مشروعها النووي ، وكذلك دافعا لأن تسعى إسرائيل لتبادل خبرات صناعة الأسلحة والبرمجيات مع الهند .

وعلي الدول العربية السنية بدءاً بمصر والسعودية أن تسعى للعب دور هام في العلاقات مع روسيا التي بدأت مع زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ببعض الاتفاقيات الاقتصادية ، ومن الممكن أن يفتح هذا الجانب إمكانية لتعدد مصادر الأسلحة بشكل يدفع أصحاب شركات السلاح الأمريكية للتأثير علي حكومتهم باتباع سياسة أكثر اعتدالاً ومراعاة للمصالح مع القوى العربية حيث لا تملك هذه الشركات في الظروف الراهنة إلا دفع حكومتها لاتجاه العنف .

وبنفس القدر تسعى الحكومات العربية بتنسيق وتوجيه مصري وسعودي إلي مزيد من دعم علاقتها مع الصين في الميدان الاقتصادي والسياسي بشكل يدرك معه الأمريكيون الربط بين مصالحهم وسياستهم ، وكذلك مع بعض الدول الأوربية التي تحاول اتباع سياسة أكثر استقلالاً عن الأمريكيين .

أما علي الصعيد العربي فلابد أن يكون هناك دور فاعل للسعودية علي الساحة العراقية كما يري البعض ، ولا يقف هذا الدور عند حد مساندة دور السنة هناك بل لا بد من مساندة المقاومة أيضا حتى لا يصب الأمر لصالح الأمريكيين ، وألا يقتصر ذلك علي مساندة المقاومة المسلحة فقط بل ودعم المقاومة الثقافية والتعليمية ضد الهيمنة الأمريكية أو الشيعية أيضا ، ويمكن في هذا الصدد التلاقي أو التنسيق مع التوجه الإيراني دعما لسياسة التقارب ، وكذلك استثمار خطوات هذه السياسة في تبني سياسة التقارب بين المذاهب ، والسعي من الجانب السعودي لاستقطاب عناصر شيعية عربية يمكن الاستفادة بها في خدمة هذا التوجه .

وينبغي كذلك علي المصريين والسعوديين، كما يري البعض ، الاتجاه إلي التقارب مع الأتراك من البعد المذهبي من خلال تبني مشروع قومي إسلامي يحافظ علي وحدة العراق ويلتقي مع التوجه التركي الذي يمكن الاستعانة به والتنسيق معه لتلاقي موقفه من قضية الأكراد وقضية العراق مع الرؤية السعودية والعربية وبحكم أن تركيا تشكل محورا فاعلا مع مصر وإيران والسعودية في المنطقة ، وكذلك يمكن التنسيق وفقاً لذلك لمواجهة التغلغل الإسرائيلي في كردستان العراق ، ويكون ذلك من خلال مشروعات اقتصادية تتبعها سياسة دعوية وثقافية .

التقارب السعودي الإيراني كمقدمة لتلاقي عربي إيراني

يتجه الكثير من المفكرين من أصحاب المنظور الإسلامي إلي ضرورة حدوث تقارب سعودي إيراني، ولا يقصد المؤيدون لهذا الاتجاه حصر أبعاد هذا التقارب في الدائرة المذهبية أو حتى دعم التلاقي الإسلامي فقط بل الأهم من ذلك هو التقارب الاستراتيجي الذي يكون التقارب المذهبي واحداً من أهم آلياته ، فليس من المعقول أو المقبول أن يسعى العرب للتقارب مع إسرائيل دون إيران فهو أمر لا تتقبله الشعوب علي المدى الديني أو التاريخي مهما أثار المتشددون من أدوات معادية. وإذا كان القرآن الكريم قد حض المؤمنين علي التلاقي مع غير المؤمنين علي كلمة سواء فالأولي أن يجتمع المسلمون حتى ولو كانوا مختلفين حول هذه الكلمة .

وقد يفرض هذا البعد الاستراتيجي ألا تكون مناطق التلاقي أو التماس تصادمية بل من الممكن أن تكون تكاملية من خلال التنسيق الذي سيكون نتيجة طبيعية ترتبط بسياسة التقارب ، فيمكن توحيد الاتجاه في القضية اللبنانية وكذلك في القضية الفلسطينية باتباع سياسة موحدة .

والتلاقي أو التقارب، الذي يكون البعد المذهبي أحد أهم آلياته ، ومن خلال رؤية استراتيجية ، أمراً ممكناً وليس صعباً أو مستحيلاً ، أو أن علي المثقفين العرب سواء من السعوديين أو من غيرهم من بعض القوى العربية السعي لجعله ممكناً .

فبعد إدراك استراتيجية أمريكا وإسرائيل في السعي لتقسيم المنطقة وتقزيمها ، وهو أمر غير خفي ، يري البعض أنه من الخطأ النظر إلي إيران كقوة عدوة للعرب علي نفس قدر عداء الأمريكيين والإسرائيليين وأهدافهم ، وأن ما يثار من أبعاد للعداوة يتركز أغلبه في أبعاد مذهبية يمكن احتواؤها ، وينبغي أمام ذلك النظر إلي إيران ، في الظروف الراهنة علي

الأقل ، علي أنها حليف استراتيجي للأمة العربية ، وأن كليهما مستهدف من أمريكا وإسرائيل ، وأن الأمريكيين والإسرائيليين هم الرابحون من استمرار التناقض بينهما ، بل وهم الذين يسعون لدفعه وتوسيعه .

ويري البعض أن ما ينقص تحقيق هذا التلاقي أو التحالف الاستراتيجي العربي الإيراني هو وجود إرادة عربية أو رؤية سياسية واضحة تنبع من هوية يري هذا البعض أنها مازالت غائبة، ويذهب هذا البعض إلي حد اتهام الأنظمة السياسية العربية بأنها غير مؤهلة لتبني هذه الرؤية أو اتخاذ هذه السياسة . لكن البعض الآخر يري أن الملك عبد الله بن عبد العزيز لديه إرادة شخصية لأن يلعب هذا الدور ويتبنى هذه السياسة ، وأن هذا هو السبب في حدوث توتر نسبي في العلاقات السعودية الأمريكية في الفترة الأخيرة حيث اعتاد الأمريكيون علي أن يروا في السعودية حليفاً مطيعاً ومستأنسا .

وعلي ذلك فإنه وفق هذه الرؤية ، وعلي الصعيد السياسي ، يري البعض أنه علي السعوديين ومعهم بعض القوي العربية أن يفعّلوا سبل التلاقي مع إيران ، والاتفاق معها علي ضرورة أن تتبع خطوات سياسية تؤكد دعمها لسياسة التقارب مع العرب التي هي في حاجة ماسة إليها ، فعلي الساحة العراقية لابد أن تسعي لوقف الأعمال الوحشية التي تقوم بها الميليشيات الشيعية المحسوبة عليها ضد العناصر السنية ، وأن تحدد موقفها بوضوح من الاحتلال الأمريكي للعراق ، وكذلك اتباع سياسة تنسيقية لدعم المقاومة العراقية بعيداً عن الهوية المذهبية ، وأن تدعم الحفاظ علي وحدة العراق بهويته العربية الإسلامية ، وتجعل من هذه السياسة معياراً ومحكاً رئيسياً لدعم سياسة التقارب السياسي والمذهبي مع العرب

ومع ذلك لابد للعرب من إدراك ضرورات السياسة الإيرانية في العراق قبل انتقادها فإيران تجد نفسها مضطرة لاستخدام البعد المذهبي وإثارة القلاقل من خلاله في

العراق ذلك لأن استقرار الأوضاع ولو لبعض الوقت سيكون من نتائجه اتجاه الأمريكيين لاستكمال مخططهم أو مشروعهم في المنطقة وهذا يمثل خطراً عليها وحتى علي السعودية وكذلك علي بقية القضايا والقوى العربية .

ولهذا يري كثير من المحللين أن الدور الإيراني المثير للقلق في العراق والمسبب للمأزق الأمريكي، والذي لا يجد أفضل من البعد المذهبي وسيلة ، هو ضرورة مرحلية تصب في مصلحة الجميع ، وأن ما تقوم به إيران وإن شكّل جانباً من المآخذ عليها فإنه يرفع الحرج عن بقية شعوب المنطقة ، وأنه لهذا لا ينبغي أن يعتبره البعض مأخذاً علي إيران حتى ولو كان علي حساب الصدام الطائفي لبعض الوقت ، كما أن مثل هذا الدور يدعو للتقارب والتنسيق لعدم اتساع الهوة المذهبية ، حتى ولو صاحبه ضجيج إعلامي ظاهري يعكس رأياً مختلفاً .

وإذا كانت مثل هذه السياسة ستسهم في أن تضع الموقف السعودي في حرج أمام الأمريكيين فإن علي السعودية التعبير عن سياستها من خلال العديد من المحاور التي يمكن استقطابها واستخدامها بشكل غير معلن كالزيارات المتوالية التي يقوم بها الأمير بندر بن سلطان لإيران وإن كانت ذات منحى آخر.

لكن الأمر يفرض علي السعوديين في رأي البعض سرعة التواجد المؤثر علي الساحة العراقية، ومن خلال عمل مؤسسي لا ارتجالي أو شخصي، دون انتظار نتاج سياسة التقارب مع إيران مع تفعيل مرحلي لنتاج هذه السياسة ، بل ويكون هذا التواجد متوازياً مع هذا التقارب أو مدعماً له لو خلصت النوايا ، ذلك لأن الساحة العراقية والتأخر عن دعم السنة فيها سيقلل من مصداقية الدور الإسلامي السعودي في العالم الإسلامي خارجياً ، ويعد ضربة للمبادئ التي قامت عليها الدولة السعودية حتى الآن داخلياً وبالشكل الذي يدعم

المعارضين لها وفيها . ويمكن في هذا المجال التوفيق بين السياسة الأمريكية المعلنة في دعم السنة مهما كانت دعائية وبين استثمار سياسة التقارب مع إيران . وكذلك ينبغي أن تدعم السعودية التوجه القومي العربي لدى بعض العناصر الشيعية العربية العراقية حتى لا تستثمره إيران ، وحرصاً من السعودية علي ألا يبدو دورها في زاوية مذهبية فقط.

ولابد من جهة أخري أن يسعى العرب ، خلف محور سعودي مصري ، للاتفاق مع إيران علي تجنب تعرض الداخل العربي لأية ضربات عسكرية حين حدوث أي هجوم عسكري أمريكي عليها حتى ولو تعرضت القواعد العسكرية الأمريكية علي ساحل الخليج لضربات من قبيل رد الفعل الإيراني ، وأن يعبر العرب عن ذلك بتفعيل اتفاقيات للأمن وعدم الاعتداء يعقدها الجانب السعودي وغيره مع إيران ، وألا تكون الأراضي العربية مستهدفة لفلول تنظيم القاعدة ممن يصعب احتوائهم عربياً إذا قررت إيران فتح الباب لهم كرد علي أي هجوم أمريكي بل تكون العراق وفلسطين هي ميدان استخدامهم وفق سياسة تنسيقية لا تضر بسياسة التقارب ، وأن يسعى الجانبان لترسيخ مفهوم أن الخسائر في الحرب لن يتحملها سوى الجانب المسلم وعلي أرضه .

وبقدر سعي المحور الأمريكي الصهيوني لاستخدام الخلاف المذهبي يكون هناك دعم سعودي لمنهج التقارب سواء من خلال فتح صحف ووسائل إعلام لكتّاب هذا الاتجاه أو لتأييد دعاته في مصر كاللجنة الموجودة فعلاً ، وتشجيع المنتديات التي تدعم هذا المنحى حتى ولو لم تعلن الجهات الحكومية عن نفسها في ذلك ويكون من باب استثمار مناخ الحرية في التعبير الذي يتبناه الجانب الأمريكي .

وعلي السعودية أن تشكل مركزاً أوهيئةً أو مراكز بحثية تكون معنيةً بمتابعة وتقويم هذا الاتجاه ومدى تفعيله علي الساحتين الإيرانية والعربية وبخاصة في مواطن

الاحتكاك السياسي والمذهبي كلبنان وفلسطين والبحرين وغيرها ، ويكون من بين الاهتمامات ما يحيط بالسنة داخل إيران وحولها علي الساحة الأفغانية والباكستانية .

علي أن تكون سياسة التقارب المذهبي مرتبطة ببعد وطني مدروس يراعي السياسة المتبعة في الداخل السعودي مع الأقلية الشيعية من جهة وعد الصدام مع القوي الدينية التي تشكل أساساً في دعم الدور التاريخي والسياسي السعودي من جهة أخرى ، وتكون مصلحة الأمة الإسلامية هي العنوان الذي تدور حوله هذه السياسة التقريبية .

وينبغي ألا يكون انتهاج السعودية لسياسة التقارب أو التحالف مع إيران ، كما يري البعض ، مطلقة ودون محاذير بل ينبغي اتباع سياسة الدور الفاعل في القضايا العربية كالدور السعودي المحدود في اتفاق مكة حول القضية الداخلية في فلسطين ، أو في الأزمة اللبنانية .

علي أن من بين ما يدعم سياسة التقارب السعودي الإيراني أن يتعرف الجانب السعودي علي النشاط النووي الإيراني وأبعاده وتأثيره علي المنطقة ، بل وحتى إمكانية الاستفادة منه في المجالات الصناعية والتكنولوجية من خلال اتفاقيات مشتركة . وإذا كان البعض يري أن وصول إيران للسلاح النووي سيجعل من القوي العربية فريسة بين فكي كماشة إيرانية إسرائيلية فإن سياسة التقارب العربي الإيراني الواعية يمكن أن تسهم في تحويل هذه المسألة إلي عوامل ردع بينهما تحفظ للعرب دورهم المتوازن بدلا من التهديد الدائم من إسرائيل تحت هذا الجانب ، وتزيل هالة التخويف التي يثيرها الجانب الأمريكي الصهيوني والتي يستخدمونها في إثارة الموقف الدولي لصالح توجههم المعادي لهذا النشاط .

كما أن علي الجانب السعودي ألا يقع في الفخ الأمريكي الذي يستخدم النشاط النووي الإيراني في دعم وجودهم العسكري في الخليج تحت حجة الحماية ، بل عليهم السعي

للتقليل من هذا الوجود دعماً لإيجاد سياسة أمنية مشتركة مع إيران بدلا من التخويف الدائم لها الذي يفرضه الوجود العسكري الأمريكي علي ساحة الخليج . وحتى إذا لم تستطع السعودية تطويع بقية الدول الخليجية لهذه السياسة فإن عليها أن تتخذ موقفاً معلناً يحدد رؤيتها الاستراتيجية بحيث تبدوا قوة إقليمية فاعلة ، غير تابعة ، وإن بدت في إطار عدم الرغبة في الصدام مع الأمريكيين ، أو مع شركائها في مجلس التعاون الخليجي بحيث يمكن دعمها من قبل هذه الدول إذا ما استطاعت تكوين رؤية استراتيجية فاعلة تكفل لهم حماية إقليمية بدلا من حماية الأمريكيين المقلقة والمحفوفة بمخاطر التقلبات السياسية والاستراتيجية .

وينبغي الإشارة إلي أن هناك فريق من المفكرين والأكاديميين السعوديين يدعم ، أو يطالب ، بسياسة التقارب السعودي أو العربي الإيراني ، أو السنة مع الشيعة حيث يري من الضروري السعي لتوحيد الأمة الإسلامية أمام المشروع الأمريكي الصهيوني من أمثال الدكتور علي بادحدح أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز. فقد ذكر هذا العالم في إحدى كتاباته أن الشيعة ليسوا كفرة كما ذهب البعض في اتهامهم بل منهم فرق كثيرة قريبة من أهل السنة كثيراً كالزيدية ، وكذلك هناك من أهل السنة من هو قريب من التشيع ، وأن وجود السلبيات في بعض الجوانب المذهبية والتاريخية لا يعني إصدار حكم عام غير قابل للتعديل أو التغيير ، أو يستوجب توجيه السهام لبعضنا البعض ، بل نرسخ القدر المقبول للتعايش في أوطاننا وهذا له مساحة واسعة ، وأن هذا القدر المقبول يقتضي بالضرورة أن تفرض الأقلية كل مطالبها علي الأغلبية .

وذكر مفكر إيراني شيعي وهو محمد إبراهيم الجناتي أستاذ العلوم الدينية بجامعة طهران أن الاختلاف في المسائل الفرعية بين الفقهاء ليس خطراً إذا صار سبباً

للنزاع الذي حدّر منه المولي سبحانه وتعالي : " ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين " ، وكذلك لا ينبغي أن يكون موجباً للتفرقة بين أبناء الأمة التي نهي عنها الله : " واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا " .

وذهب البعض إلي القول بأن أهل السنة وإن لم يعتقدوا كالشيعة بأن أئمة أهل البيت أئمة منصوص عليهم ولكن يحبونهم ويعتقدون في حقهم بأنهم أئمة في العلم والدين ، وأنهم سادة لهم فضلهم في الأمة ومكانتهم في الإسلام ، ولذا نحن نعتقد بأن المسلمين كلهم سنيون وكلهم شيعة ، أما كونهم كلهم سنيون فلأنهم يعملون بسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام ، وأما كونهم كلهم شيعة فلأنهم يحبون أهل البيت . واسترشد الكاتب بقول الإمام الخميني بأن الذين يثيرون الخلاف بين المسلمين ليسوا من السنة ولا من الشيعة .

وذكر أحد الكتاب بأن المسلمين اليوم في أمس الحاجة إلي الوحدة إذ أن وضعهم وسيرتهم تكون أخطر وأدق مما كانوا عليه في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم الأوائل ، إذ كلهم يعلمون أن سياسة أعداء الإسلام في هذا الزمان غير سياستهم في تلك الأزمنة ، وذلك لأن سياستهم لا تقوم في زماننا علي المعاهدة والمفاوضة والاتفاق والحب والبغض والصدق والكذب ، بل تقوم علي القوة للاستيلاء علي ثروات المسلمين ، وأن سياستهم لا تعتمد علي أسس ثابتة بل تتلون وتتغير وتتبدل حسب مصالحهم ومطامعهم وتتكيف حسب رغباتهم .

ولعل ذلك يفرض علي السعودية استثمار هذا التوجه في دعم رؤيتها نحو التقارب المذهبي والسياسي حتى ولو كان في إطار النفعية السياسية المرحلية إن لم تكن استراتيجية بعيدة المدى. وهذا البعد يستوجب بالضرورة تحجيم الاتجاه الداعي إلي اتساع الفجوة المذهبية الذي يسعى له الكثير من أتباع التيار السلفي المتشدد في السعودية وكثير من أنصاف المثقفين التابعين والذي يقوده جناح من المؤسسة الحاكمة، ويسخر لذلك العديد

من وسائل النشر الألكترونية والمقروءة والمرئية في السعودية وخارجها علي الساحة العربية والأوربية، ويسعى هذا الفصيل الذي يصفه البعض بالمأجور لتصيد العديد من الفجوات التاريخية والمعاصرة التي تصدر عن أمثالهم من دعاة التصادم علي الجانب الشيعي، كما يسعى لتأجيج العامل القومي العربي علي حساب القوميات الإسلامية الأخرى كسبيل لاستقطاب التأييد العربي ضد ما يصورونه بالأطماع الشيعية الفارسية أو دعاة التيار القومي المرتبطون بهم في سوريا .

السعودية وفكرة المواطنة بين استيعاب الأقليات وإثارة المتشددين

لا شك أن سياسة التقارب الاستراتيجي التي تحوي البعد المذهبي بين السنة والشيعة والتي يري البعض أن علي السعودية انتهاجها تفرض ضرورة تطبيقها في الداخل السعودي. وعلي الرغم من أن البعض من المتشددين يراها سياسة محفوفة بالمخاطر قد تسهم في إثارة الكثرة السنية التي تمثل الحليف الدائم للنظام السعودي الحاكم إلا أنها تحتاج إلي حنكة ورووية في انتهاج أسلوب يحافظ علي ولاء هذه الكثرة وفي نفس الوقت تستوعب الأقلية الشيعية بحيث لا تستخدم كورقة مذهبية سياسية في يد عناصر خارجية شيعية كإيران أو سياسية كأمريكا من زوايا الحرية والحقوق السياسية للأقليات وحقوق الإنسان وغير ذلك من مصطلحاتهم.

وإذا جاز لبعض الدول العربية الأخرى الإعلان عن أبعاد المواطنة فيها كمصر علي سبيل المثال فإنها تجنح بها إلي حد تهميش الهوية الدينية ودعم التوجه العلماني الأقرب إلي ظروفها لكنه يشكل منحى خطيراً وغير مقبول لدى الأكثرية الدينية في السعودية علي الرغم من تلاقي الهدف من طرح هذه الفكرة وهو استيعاب الأقليات الطائفية والعرقية والمذهبية في الوطن الواحد .

ولهذا فإن فكرة المواطنة التي يراها البعض ضرورية علي المدى الاستراتيجي للمجتمع السعودي لابد أن تنبع من منظور أو رؤية إسلامية تتواءم مع التاريخ والواقع السعودي ، وكذلك مكانة الدور السعودي بين بلدان العالم الإسلامي ، وتكون نابعة وممتدة من فكرة الأمة المسلمة وليست مقصورة أو محصورة في الداخل السعودي القومي .

إن تبني رؤية سعودية حول المواطنة من خلال مؤسسة أو مؤسسات تعليمية وثقافية يمكن أن تسهم في ملء الفراغ الأيديولوجي الذي نتج عن تواري المشروع القومي العربي وتعثر المشروع الإسلامي إلي حد ظهور الخلاف المذهبي .

كما أن هذه الرؤية لها رصيدها في التراث الإسلامي الذي يرجع إلي صدور الصحيفة أو الدستور لدولة الإسلام الأولي التي أقامها النبي صلي الله عليه وسلم في المدينة المنورة حيث نصت هذه الصحيفة أو هذا الدستور علي أن جميع المقيمين في هذه الدولة باختلاف انتماءاتهم العرقية والدينية مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات لدرجة دعت البعض لأن يحاول أن يستنبط من هذا المنهج أو هذه السياسة تقارباً بينها وبين الاتجاه العلماني في مفهوم المواطنة .

وكذلك دعمتها مسيرة الدولة الإسلامية في العصور المتتالية من خلال منهج إسلامي واضح يضمن كافة الحقوق للأقليات مهما كانت معتقداتهم علي الرغم من كونها دولة إسلامية الطابع والتوجه . وأقرت العديد من الدراسات الإسلامية بشمول المنهج الإسلامي لحقوق الأقليات في أوطانهم ، وفي ظل عقد اجتماعي يضمن سلامة انتماء الجميع لأمة واحدة .

وتحت هذا السقف المنهجي الذي يترجم الرؤية السعودية لوحدة الدولة والأمة يمكن تلافي ما يثيره البعض حول حقوق الأقليات الشيعية والسنية داخل المملكة ، كما يضمن للأكثرية السلفية توجهها ومكانتها دون تحوصلها الإقليمي القومي ، ودون جنوح إلي المفهوم العلماني لفكرة المواطنة . فالذين يثيرون القضية حول حقوق الشيعة السعوديين ، وبخاصة الإثناعشرية في المنطقة الشرقية ، لا يرتكزون علي جوانب رئيسية في حرية الاعتقاد وإنما حول حرية التعبير بشكل عام ، وهذا الأمر يتعلق بالضوابط المحيطة بالمجتمع

كله من أكثرية وأقلية ، ولهذا فإن المسألة تعود إلي اتباع سياسة تتيح قدراً أكبر من الحرية والمشاركة السياسية في المجتمع السعودي فهي الكفيلة بتنمية مشاعر المواطنة بغض النظر عن العرق أو المعتقد أو المذهب ، ويشعر معها المواطن بأن كرامته مصانة وحريته مضمونة أياً كان رأيه ، فإن أي قدر من الشعور بالأقلية سينتفي إلي حد بعيد .

ولعل الوثيقة التي قدمها جمع من شيعة السعودية لولي العهد السعودي (الملك الحالي) في منتصف عام ٢٠٠٣ م تترجم هذا الاتجاه علي الرغم من احتوائها علي مطالب تخصهم كأقلية مذهبية، فالوثيقة حملت عنوان " شركاء في الوطن " ، كما أن مطالبهم قد اتجهت إلي طلب المشاركة في المؤسسات الوطنية كمجلس الشورى والمجالس البلدية ، وكذلك جوانب تسمح لهم بحرية الاعتقاد والنشر والمشاركة في الحوار الوطني ، أي أنها لم تكن مطالب فئوية تسهم في عزلهم عن قضايا بلادهم .

كما أن موقف الشيعة في العراق قد غلب عليه الانتماء الوطني علي المذهبي حيث وقفوا خلف نظام صدام حسين في حربه مع إيران رغم إحساسهم بضياع الكثير من حقوقهم . وكذلك لم تبد أية ملامح لثورة أو تمرد من قبل الشيعة السعوديين في أعقاب قيام الثورة الإيرانية ، ولم يحاولوا استعداء الخارج الإيراني علي الداخل السعودي باعتباره وطنهم .

ومما يفرض ضرورة تبني السعودية لرؤية واضحة حول المواطنة أن الأمر لا يقف عند حدود الأقلية والأغلبية من المنظور المذهبي بل يتعداه في رأي البعض إلي العديد من الولاءات والانتماءات المتشابكة والمتفاعلة والتي تحفظ جانباً أكثر من كونه إيجابياً في كثير من الأحيان ، فهناك الانتماء المناطقي أو القبلي مقابل الانتماء للدولة بحدودها الكبرى ، وهناك الانتماء الوطني مقابل الانتماء الديني أو المذهبي ، وهناك الولاء للنظام السياسي مقابل الولاء للوطن إن لم يكن متساوياً معه ، وهي أمور أسهم التشدد المذهبي والتحول

الاقتصادي في إيجادها ، وبالتالي فالهوية غير واضحة المعالم لدى المواطن السعودي كما يري البعض ، وانعكس ذلك علي أولويات هذا المواطن السياسية والدينية والقبلية .

ووفقا لهذا الطرح فإن مشكلة الشيعة وولائهم يرتبط بالبعد الديني والثقافي ونتيجة لما يحسونه من التمييز في هذه الجوانب ، ولذا ينبغي أن ينظر إلي هذه المشكلة في إطارها الوطني المحلي دون إلقاء الاتهام علي أية وجهة خارج الحدود . وإذا كان من الضروري التفريق بين الولاء الديني والمرجعي والولاء السياسي فإن علي الدولة السعودية أن توجد مؤسسة دينية إسلامية جامعة لكل المذاهب والفرق ، أو أكثر من مؤسسة تحت مظلة أيديولوجية وطنية إسلامية ، وأن تحتوي هذه المؤسسات علي مرجعيات شيعية وطنية بدلا من استمرار الارتباط بمرجعيات خارج الوطن.

وقد يستوجب الدفع إلي فكرة المواطنة والمرتبطة بفكرة التقارب الديني في الداخل السعودي تبني أيديولوجية تحد نسبياً من دور علماء الدين أو المؤسسة الدينية وتفتح الباب لأتباع التيار الليبرالي من كافة الانتماءات العرقية والمذهبية . علي ألا يعني هذا ، كما يري البعض ، السماح بطرح أفكار ليبرالية كفكرة فصل الدين عن الدولة التي ستثير بالقطع المؤسسة الدينية وتستعدي الجماعات المسلحة الإسلامية كالقاعدة وغيرها ، ولكن حرية في إطار الثوابت يمكن من خلالها الاستفادة من فكر كافة التيارات في القضايا المحلية والإقليمية التي تهم الوطن ومن منظور يحافظ علي مكانته في الأمة الإسلامية ومكانة السعودية فيها وأمام العالم المعاصر.

ويري البعض أن مناهج التعليم في السعودية تعكس قدراً واضحاً من المشكلة بين الأغلبية والأقلية ، وأن تغييرها ولو بشكل نسبي ومحدود يسهم في دعم فكرة المواطنة التي تعد جزءا من توجه إصلاحي بشكل عام .

فالمسألة في رأي البعض لا تقف عند حد التعليم الفقهي في العبادات والملتزم باتجاه واحد يحدده علماء السلف بل تعدتها إلي حد تحديد قيمة المواطن علي أساسها ، ثم يمتد الأمر إلي حقوق هذا المواطن الذاتية وغيرها من حدود دوره في المجتمع . فالسلفيون يرسخون فكرة واحدة تمثل عندهم الحقيقة المطلقة التي تنفي ما عداها ولا تلتزم بتسامح المنهج الإسلامي الشامل بل تشكل نظرتهم أساساً في الرقابة علي سلوكيات الناس وبالتالي دورهم معتمدين علي مساندة الدولة .

وهذه النظرة ملازمة في مراحل التعليم من بدايتها حيث يعتمد المنهج الديني علي رأي واحد ، ويضع الباقين من أصحاب المذاهب والثقافات الأخرى في مواقع البدعة التي تتهم بالكفر والضلال ، وتدرّس من قبل المدرسين السنة لطلاب الشيعة في أن مذاهبهم هدامة وضالة دون التعرض لمحتواها أو السماح بمناقشتها بل بإبداء رأي متوارث من وجهة نظر أتباع المذهب السلفي تركز علي إلغاء الآخر وتهميشه بل وتحقيره ، وهي نظرة لا تتماشى مع أصل المنهج الإسلامي النظري ، أو تطبيقه الأول في دولة الرسول صلي الله عليه وسلم في المدينة المنورة التي كانت تحوي مواطنين كفار فعلا لكنهم لم يعانوا من تمييز أو تحقير أو تهميش .

ووفق هذه النظرة تحول التعليم الديني في المدارس السعودية إلي مشاهد صراع مذهبي تتم داخل دور التعليم ، ثم تنتقل إلي الخارج الاجتماعي لتسهم في دعم التوتر القائم بين أتباع وطن واحد وأبناء أمة واحدة . وأصبح الوطن السعودي في رأي البعض وطناً ممزقاً متعدد الانتماءات والولاءات رغم عدم وجود طوائف غير مسلمة فيه ، وأصبح تبني الرؤية الوطنية بناء علي ذلك أمراً ضرورياً بدءاً بمناهج التعليم .

صحيح أن مناهج التعليم لا ينبغي أن تفرضها الأقلية علي الأغلبية كما طرح البعض لكن الأمر يتطلب إعادة النظر في مناهج التعليم للأغلبية نفسها بحيث تلتزم بكثير من المبادئ التي تستقي من المنهج الإسلامي وتفيد في نفس الوقت الواقع المعاصر كالتركيز علي التسامح والتآخي بين أبناء الوطن الواحد والأمة الواحدة ، والنظر إلي تراث الأمة علي أنه تراث مشترك بين كل أبنائها دون تمييز أو ادعاء للعلوية أو إصدار الأحكام الجزافية علي الآخرين لمجرد الاختلاف في المذهب أو العرق أو الرأي . ولهذا فإن المواطنة المرجوة تبدأ من مناهج التعليم قبل أن تكون علي ساحة السياسة، وكما هو مطبق في بعض دول الخليج العربي كقطر والإمارات العربية والكويت.

ومع أن بعض المفكرين السعوديين السلفيين مثل الدكتور سفر الحوالي قد أبدي تخوفه من الإفراط في منح حقوق لأتباع المذهب الشيعي في السعودية سواء في مناهج التعليم أو أجهزة القضاء حيث رأي في ذلك تقسيم وتفتيت ، وأن تاريخ الشيعة يثير مخاوف من يقربهم منذ أيام بني بويه وما فعله ابن العلقمي من انحياز لهولاكو وغير ذلك ، إلا أنه طرح بعض الرؤى التي تفيد تلاحم الوطن السعودي المسلم والموجهة للشيعة والسنة علي السواء .

فطالب الدكتور الحوالي أن يوجه الحاكم أو ولي الأمر الشيعة إلي عدم المجاهرة بما فيه أعظم الذنوب وهو الشرك بالله والمرتبط ببعض شعائرهم من اللطم والضرب في المآتم لكونها شعائر مجوسية قديمة .

وفي الجهة المقابلة طالب بتحقيق العدل والمساواة بين أتباع جميع المذاهب إلا فيما تمليه ضرورة دينية ، فطالب بالعدل في الحقوق المدنية والمساواة في الأجور ، والعدل في حماية جوانب التوحيد فيما يخص الدفاع عن ثوابت الدين ، والمساواة في تعذير من سب

أحد الخلفاء الراشدين الأربعة ، وفتح باب المجادلة بالتي هي أحسن أي الحوار الملتزم ، والبعد عن الافتراء والتجريح .

وطرح الدكتور الحوالي فكرة استخدام أموال الخمس التي تحصل عليها المرجعيات الشيعية في أغراض اجتماعية تخص الأقلية الشيعية لحل مشكلة الفقراء منهم ، وأن علي الدولة النظر في ذلك حتى لا تلقى التهم علي أهل السنة من حكام أو غيرهم .

وبالتالي أصبح ما سبق طرحه حول ضرورة العمل علي وجود مرجعيات شيعية سعودية سيكون له أثره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ويصب في خانة دعم رؤية فكرة المواطنة .

واقترح البعض من الليبراليين السعوديين ضرورة وضع نظام دستوري متكامل يكفل للجميع حرية المعتقد كجزء من حريات عامة متساوية بين المواطنين ، ورأوا أن ذلك لابد أن تتبناه الدولة كمخرج من حالة التوتر في العلاقات المذهبية أو سلطة المؤسسة الدينية ، وأكدوا أن مثل هذا الدستور الذي يعبر عن رؤية واضحة للمواطنة سيسهم في إبراز الهوية والدور السعودي ببعده الديني الموحد والمميز والبعيد عن النموذج العلماني الذي يمثل هاجساً فكرياً وثقافياً لكثير من السعوديين .

كما أن علي المنظرين السعوديين مراعاة عدم الوقوع في فخ التقوقع القومي الذي تمثله ثقافة الجماعة السلفية حيث تنحصر في مفهوم الفرقة الناجية دون بقية العالم الإسلامي بمذاهبه وطوائفه وثقافاته ، ولابد من الإقبال علي ثقافة انفتاحية تنحو نحو وحدة الأمة من خلال قبول الآخر والالتزام بالأحكام العامة التي فرضها المنهج الإسلامي من الحرية والمساواة والعدل والتحاور والبعد الإنساني الشامل . ولعل ذلك يفرض علي الدعاة السلفيين الخروج بالمجتمع السعودي من كهف الاستعلاء القبلي الذي يستند إلي ظرف رأسمالي مؤقت تاريخيا وليس ظرفا حضاريا يمثله الماضي القبلي منذ عصور الجاهلية .

* *

نظرة عامة علي ما احتوته الدراسة

أولا: يوضح المحور الأول الخاص بالبعد القومي الفارسي والبعد المذهبي الشيعي أن المذهب الشيعي قد استطاع أن يشكل وعاءاً قومياً يجمع حوله كل معتنقيه رغم تعدد عرقياتهم، وأن سبب قوة واستمرار هذا التيار هو التلاقي المذهبي القومي.

وإذا ما قورن ذلك بالجناح السني من العالم الإسلامي فإن سيادة البعد الإسلامي علي البعد القومي قد ضمن استمرار الحكومات الإسلامية المتعاقبة منذ العصر الأموي حتى العصر العثماني . وأن ظهور التيار القومي في مطلع العصور الحديثة قد بدا في ثوب شعوبي عرقي أدي إلي الصدام مع المنهج الإسلامي ، وبالتالي أدي هذا الصدام إلي تفكك الدولة الإسلامية الكبرى وظهور دويلات قومية مازالت في حالة نفور من المنهج الديني ، وهو ما يفسره حالة الضعف والتشتت الأيديولوجي التي يعيشها الجناح السني بكل دويلاته سواء أمام الكيان السياسي الشيعي الإيراني أم أمام القوى الغربية الطامعة في زيادة تفتيته وتمزيقه للعودة للسيطرة عليه في الحقبة الاستعمارية المعاصرة .

ثانيا : أن التحالف الغربي مع إيران وفق نظريات الجيوبولوتيك ترتبط بالمخطط الغربي والدور الاستعماري ولعبة توازن القوى أكثر مما ترتبط بالدور الإيراني ، وأن الدور الإيراني فيها لم يكن أمامه سوى دور المفعول به لا الفاعل ، وأنه حاول الاستفادة من لعبة التوازن الدولي قدر إمكانه وعلي غرار بعض القوى العربية التي استفادت أيضا .

لكن الدور الإيراني عاد ليحاول أن يلعب دور الفاعل في حدود قدراته وإمكاناته بعد قيام الثورة الإسلامية ، وأن الجناح الآخر في المعادلة وهو الدور الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية قد تغير هو الآخر بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ، وأن السيناريو الجديد يبدو في محاولة الجانبين إحياء أدوار العلاقة التقليدية القديمة ولكن من تصور جديد فلا

إيران تريد استمرار سياسة التبعية للغرب ، وهذا ينبغي أن يحسب لها كقوة إسلامية ولا يحسب عليها من قبل دول العالم الإسلامي خاصة ، ولا الغرب وأمريكا يريد أن تكون إيران نداً متساوياً ، ولهذا تبدو سياسة الشد والجذب بين الجانبين ووفق أوراق سياسية تمليها ظروف المرحلة .

ثالثا :أن الحرب العراقية الإيرانية قد أسهمت في إعلاء الشعور القومي علي حساب البعد الإسلامي في الجانبين ، وكذلك سقطت دعاوى توحيد الأمة وأدبيات المنهج الإسلامي لدي أغلب الشعوب العربية ، ففتح الباب لجماعات الإسلام السياسي التي باتت تؤرق النظم السياسية العربية .

ثم أسهم احتلال أمريكا للعراق بعد ذلك في انحسار المد القومي العربي حيث سقط صدام حسين كسابقه عبد الناصر وبفعل تآمر الغرب ، واتجه البعث السوري إلي التحالف مع المحور الإيراني ، وتوارى دور مصر العربي بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل ، واتجه معمر القذافي إلي المحور الإفريقي . كما توارى التيار الإسلامي السني بفعل ضربات القوميين والعسكريين مما خلّف فراغاً أيديولوجياً تقاسمته إيران الثورة علي البعد الديني والثقافة الغربية الوافدة علي البعد الثقافي ، فاهتزت الهوية أو تراجعت في أغلب البلدان العربية .

رابعا: يري كثير من المفكرين من أصحاب المنظور الإسلامي أن ما يحاول البعض فرضه أو يريدون له أن يسود ويروجون له علي الساحة السياسية العربية والإسلامية حول فكرة الهلال الشيعي والكماشة السنية هي فكرة أمريكية غربية يسوقها البعض من السياسيين العرب حتى تستخدمها في تحقيق أطماعها، وتساعدها إسرائيل في ذلك لكونها شريكة في مشروع مشترك يسعى إلي تقسيم المنطقة، ولا يريدون بأن يقاسمهم أحد سواء إيران أو العرب، وأن الانسياق وراء هذا المشروع يسير في الاتجاه الأمريكي

الصهيوني علي حساب الأمة الإسلامية التي قد تدخل في صراع إقليمي من منظور مذهبي يضعف جناحيها معا لصالح المشروع الغربي الصهيوني.

كما أن النجاح الذي حققه حزب الله الذي يفسره البعض مذهبياً لا ينبغي ، كما يري الكثيرون ، أن يصب في هذه الخانة بل ينبغي الاستفادة منه سياسياً ودينياً ، ولا ينبغي الخشية من قبل الأنظمة السياسية العربية لاستنساخه ، أو أن تصبح هذه الخشية وحدها ، دون المصالح الاستراتيجية ، هي العامل الأساسي في تحديد الموقف من هذه المقاومة .

خامسا : إذا كان التأثير الشيعي قد امتد مرحلياً في بعض البلاد السنية بدءاً بالعراق وسوريا ثم مصر والسودان واليمن وغيرها بفعل تواري المد العربي القومي والمد السني الإسلامي وعلو الثورة الإيرانية ، واعتلاء حزب الله الشيعي اللبناني لمقدمة المقاومة الإسلامية علي الساحة العربية ، فإن ذلك ، في رأي الكثير من المفكرين ، لا يشكل أي خطر علي أوضاع هذه الدول سياسياً أو مذهبياً علي المدى القريب أو البعيد ، وأن شمول هذا التأثير لمعالجة أوضاع اجتماعية يقوم بها الشيعة في البلاد العربية السنية يعد في الجانب الإيجابي وليس السلبي كما يحاول البعض تصويره ، فذلك يمكن توجيهه لصالح الأمة الإسلامية بعكس نفس الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتجه إلي الشعوب العربية الإسلامية تحت غطاء الجمعيات المدنية وجماعات حقوق الإنسان وغيرها .

وكذلك دور الجماعات المدنية الأخرى التي توجهها إسرائيل مثل نوادي الروتاري والليونز والتي تتجه في مجموعها إلي محاولة تسطيح ثقافة الأمة وضياع هويتها وخصوصيتها تحت ستار العولمة ، وهو التيار الذي يلقى دعماً من بعض الأنظمة السياسية

العربية ، في حين تحاصر هذه الأنظمة أي نشاط إسلامي تحت هاجس الخوف المذهبي أو الإسلام السياسي .

ولا يوجد في التاريخ السياسي الإسلامي الحديث رصيد للصدامات المذهبية أو الطائفية إلا بقدر ما يسعى الغرب لفرضه ، أو يماثل الرصيد الذي تهدف إليه الثقافة الاستعمارية في تمزيق الأمة وضياع خصوصيتها دعماً لمنظور الهيمنة الأمريكية .

سادسا : المتابع لدور الأمريكيين ومن يسير في محورهم يدرك سيادة المصالح التي تفرض التقلبات السياسية ، فليس وفق هذه السياسة أن تستمر علاقة التحالف بينهم وبين إيران والتي استمرت منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي . وليس بالضرورة استمرار تحالفهم مع السعودية الذي بدأ منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية حين تم توقيع اتفاقية التنقيب عن النفط ١٩٣٣ م ، أو لقاء إيزنهاور مع الملك عبد العزيز ، فتغير المصالح يؤدي إلي تقلب وتغير السياسة ، ففي ظل فرض الهيمنة الأمريكية ، وتوجهات اليمين المحافظ أو المتعصب المعادي للإسلام الذي بدأ منذ تولي رونالد ريجان وحتى جورج بوش الإبن لا يأبه بالحليف السعودي بل يضع خططاً لتقسيم الدولة السعودية . وفي المقابل ينبغي تغليب المصالح السعودية علي توجهاتها السياسية في الاتجاه نحو تحالف إقليمي مع إيران إذا كان ذلك سيصب في صالحها ، أو الإسهام في مزيد من توريط الأمريكيين في العراق وأفغانستان حتى لا يفيقوا لمشروعاتهم الاستعمارية ، وحتى تكون السعودية ورقة فاعلة في القضايا الإقليمية التي تحفظ لها وحدتها ودورها .

سابعا : يتجه الكثير من المفكرين السياسيين إلي ضرورة التقارب السعودي الإيراني سواء علي الصعيد السياسي أو علي الصعيد المذهبي ، وأن يستثمر هذا الاتجاه الذي

يمثل قطاعاً من السياسيين الإيرانيين وكذلك السياسيين السعوديين بدءاً بقمة الهرم السياسي وهو الملك عبد الله بن عبد العزيز في تلافي كل ما يثير القلق بين الجانبين ووفق رؤية توافقية لتوحيد الأمة الإسلامية ، أو علي الأقل عدم وقوعها في شرك الصدام الذي ينصبه الغرب الممثل في الدور الأمريكي الصهيوني سعيا لفرض مشروع الهيمنة . بل إن علي السعودية السعي لقيادة أو توجيه محور عربي يتجه إلي تقارب عربي إيراني يكون لمصر بحكم ثقلها السياسي الذي يستحيل إغفاله وكذلك سوريا دور فاعل فيه سعياً لحفظ التوازن السياسي الإقليمي ، وبحيث يجعل من العرب قوة يمكن أن تشارك في حوار حول قضايا المنطقة وتقرير مصير شعوبها .

ثامنا : يشير الكثير من المحللين إلي استبعاد حدوث الضربة العسكرية الأمريكية الإسرائيلية علي إيران في المدى المنظور ، كما يؤكد الخبراء العسكريون صعوبة قيام إسرائيل وحدها بهذه الضربة ، وأن الكثير من السياسيين والباحثين الأمريكيين يتجهون إلي استبعادها أو رفضها ، وبالتالي فإن ما يدور علي الساحة السياسية من استمرار البيت الأبيض في التلويح بها هو مجرد دعوة للحوار ولكن بطريقة خشنة علي غرار السيناريو الأمريكي مع كوريا الشمالية ، وأن مثل هذا الحوار في هذا الجو من التهديد يفرض عدم التحاور بين ندين كما تريده إيران ، أو بين شريك يفرض علي الأمريكيين الاعتراف لهم بدور إقليمي ، أوترك مساحة من النفوذ وهذا ما يخشاه الإسرائيليون . وأن علي العرب ، ومصر وسوريا والسعودية خاصة ، أن تسير في طريق التقارب مع إيران مع الحفاظ علي قدر من العلاقات مع الولايات المتحدة ، وبشكل يحفظ لهم دورهم في الموازين الإقليمية والدولية . ولعل ما طرحه الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما من تفضيله لغة الحوار وتأييد الأمريكيين له يعد ترجيحا لهذا

الجانب لا يقلل منه تصريحه بالتعهد بحماية إسرائيل عسكريا من أي هجوم مرتقب حيث أنه ضرورة انتخابية إلي جانب البعد الاستراتيجي.

تاسعا : لقد أصبح من العاجل والضروري أن تتبنى السعودية أيديولوجية أو رؤية واضحة لمشروع قومي إسلامي شامل تحدد به ومن خلاله دورها العربي والإقليمي والدولي. علي ألا يكون هذا المشروع شعوبياً قومياً كما كان من المنظور الناصري ، أو المنظور البعثى ، ويعلوا فوق المنظور المذهبي ، يكون التراث الإسلامي وعاؤه ومصالح المسلمين ، كل المسلمين ، هدفه .

ولابد أن يشارك في صياغته العديد من المفكرين والمثقفين والأكاديميين العرب وغير العرب من أصحاب المنظور الإسلامي المعتدل ، وتعقد خلال فترة الحوار حول صياغته العديد من الندوات يفتح فيه الباب للشباب المسلم في كل العالم الإسلامي بدءاً بالعالم العربي . وأن تسخر له العديد من الوسائل كالمحطات الفضائية والمواقع الألكترونية ووسائل النشر وغيرها . وتكون هذه الفترة التي يتحدد خلالها إطاره النظري هي فترة التعريف به وبعثه والإعلان عنه والالتفاف حوله من كل قطاعات الشعب العربي والإسلامي .

وقد يتطلب ذلك مزيداً من الانفتاح السعودي الداخلي، وفتح الباب لعودة المعارضة السعودية من الخارج بشكل يجعل منها ورقة لها وليست عليها ، وفي يدها وليست في يد أعدائها ، وتستثمرها في صياغة هذا المشروع القومي . وإلي جانب ذلك يمكن استثمار قوى الإسلام السياسي في العالم السني في نفس الاتجاه وهو ما سيساعد علي النظر بإيجابية لهذا المشروع من قبل النظم السياسية العربية .

ولا شك أن هذا المشروع العربي الإسلامي يمكن الاستفادة من نتائجه بسرعة لكونه سيسهم في إيجاد روح عربية إسلامية تملأ الفراغ الأيديولوجي من جهة وتعلي من روح الثقة والقدرة علي مقاومة المخططات المعادية من أي اتجاه من ناحية أخرى .

أما علي الصعيد الداخلي السعودي فيمكن من خلال هذه الرؤية الاستراتيجية تطوير دستور يوحّد بين جميع رعايا المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية أو العرقية ويعمل علي إيجاد مرجعيات شيعية سعودية تصب في خانة المواطنة وتسعى لدعم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وتحدد كذلك ، من خلال مساحة أوسع من الحرية ، الحقوق السياسية والمشاركة الأوسع في قضايا الوطن وتحدياته ، وفي ظل ترسيخ الاحترام للنظام السياسي السعودي تاريخياً وسياسياً .